دور المدن المتوسطة الحجم فى التنمية الحضرية
بالتطبيق على منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية

دكتورة / مرفت أحمد خلاف

دور المدن المتوسطة الحجم فى التنمية الحضرية
بالتطبيق على منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية

دكتورة / مرفت أحمد خلاف
استاذ مشارك - جامعة أم القرى
استاذ مساعد - جامعة المنصورة

مقدمة :

أصبحت قضية التنمية من القضايا الملحّة في الآونة الأخيرة، وخاصة التنمية الحضرية التي تعد محور اهتمام المسئولين وصناع القرار وذلك من منطلق أن تحقيق التنمية يضمن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية والترفيهية للسكان ، ولهذا فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية Development Urban على المستوى الدولي منذ عام ١٩٥١م ، حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية والعلاقة بين المجتمع المحلى والمجتمع القومي . ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية ، حيث كان التركيز الأساسي على التعاون بين السكان والجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية للسكان عام ١٩٥٧م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية ومن ثم وجه الاهتمام بذلك . وتعني التنمية الحضرية تنظيم العلاقة بين المراكز الحضرية والريفية لإيجاد نوع من التوازن فيما بينهما من جهة وفيما بين توزيع السكان بالمراكز الحضرية وتوزيع الخدمات والمرافق الضرورية فيها من جهة أخرى ، بمعنى أخر هي تغيير مدروس ومخطط له يهدف إلى إحداث توازن في المنظومة الحضرية ، بحيث لا يكون هناك هيمنة حضرية أو تركز حضري في منطقة أو إقليم دون أخر (الخريف ، ٢٠١٠م ، ص ٦٨).

والتنمية قضية جغرافية بالدرجة الأولى فهي تدور أساسا حول العلاقة بين الإنسان وبيئته وهذا هو محور الدراسة الجغرافية ، فقد ذكر « ماكندر » أن الجغرافيا هي العلم الذي تتمحور وظيفته الرئيسة حول تتبع التفاعل بين الإنسان وبيئته. فالتنمية لدى الجغرافيين تعنى أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم ما لتحقيق رفاهية سكانه ، فهذه الموارد يختلف توزيعها من نطاق لآخر ويختلف معها طرق استغلالها حسب مقدرة السكان على ذلك ، ومن ثم ينعكس ذلك على تفاوت مستويات نوعيات الحياة ، ومن هنا تظهر قضية الاختلافات المكانية في مستويات التنمية وهنا يأتي دور الجغرافي في إبراز هذه الاختلافات (Hartshorne, H., 1968,p 17). وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب « سكوت١٩٦٩ م » بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن ، كذلك أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن والمدن النموذجية ، ويتمثل هذا في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا منذ عام ١٩٤٧م .

وفي بداية الأمر نود الحديث حول ماهية المدينة ، فمن المعروف أنه لا يوجد تعريف محدد لمعنى المدينة بشكل عام تتفق عليه كل الدول ، وإنما لكل دولة تعريف للمدينة وفقا لما يتناسب مع ظروفها ، ولكن الأساس في تحديد معنى المدينة هو الحجم السكاني ، وهو الأساس الذي اجتمعت عليه معظم دول العالم في تعريفها للمدينة خاصة إذا كان معظم هؤلاء السكان لا يعملون بالزراعة ، ومن ثم فإنه من خلال الاعتماد على الحجم السكاني في تعريف المدينة يمكن لنا أن نصنف المدن طبقا لهذا الحجم إلى مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة ، ولكن حتى هذا التصنيف الهرمي أيضا غير متفق عليه عالميا لكنه يختلف من دولة لأخرى طبقا لأنماطها الحضرية وتراكيبها الاقتصادية . ويعد الحجم السكاني والأنشطة الاقتصادية غير الزراعية ، وما تقدمه المدينة من وظائف لإقليمها بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية للمدينة كل هذا هو الأساس في تصنيف المدن إلى مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة .

تشكل المدينة مجالا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الدور الفاعل لها في توفير الهيكل الأساسي للتنمية المكانية ، إذ بواسطتها تتم عملية تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي ، ومن هنا جاء التركيز في مجمل الدراسات الحضرية على الاهتمام بالبيئة الحضرية ومتابعة متغيراتها السريعة خاصة ما يتعلق منها بدراسة الخدمات العامة للمدينة كونها تشكل العامل الأساسي في عملية النمو الحضري للمدينة ، وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة حركة السكان داخلها . ومعظم المتخصصين في إنماء المدن يتوقعون أن تقوم المدن الصغيرة والمتوسطة بوظائف المكان المركزي ، وهذا يعني قيام هذه المدن بتقديم

خدمات للسكان من خارج حدودها ، وينبغي أن يكون لهذه المدن دور الربط والنقل والنشر مع مناطق أخرى بمعنى أن تكون هناك قنوات تسير فيها المنتجات والبضائع والخدمات المختلفة الفنية منها والعادية إلى كل الاتجاهات والمناطق الحضرية والريفية بمختلف أحجامها ومستوياتها ، وبالعكس أيضا حتى تكتمل صورة التبادل . وإذا كانت المدن الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظائف فإنها تقوم بدور بارز في مجال التحديث Modernization ويكون دورها في التوسط الوظيفي Functional Intermediacy فيما يتعلق بتنقل السلطة والمعاملات المالية .....إلخ ، وبهذا تكون المدن الصغيرة والمتوسطة معايشة لقضية التنمية تستفيد منها وتؤثر فيها (الحماد ومحمد ، ١٤٠٦هـ ، ص٣٤).

التنمية الحضرية هي عملية موجهة للإنسان باعتباره العنصر الفاعل في تطوير المجتمع ، ولذلك فهي تهدف إلى رفع مستوى دخول الأفراد من خلال المشروعات الاقتصادية ،وقد شهدت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول اهتماما كبيرا بالمدن الكبيرة الحجم وذلك عن طريق تطبيق العديد من مشاريع التنمية الحضرية بها مما أدى إلى وجود فروقات واضحة بين المدن الكبيرة والمدن المتوسطة، فالنمو الحضري غير المتوازن يؤدى إلى الضغط على بعض الموارد وعلى المشروعات التنموية مما يتطلب في بعض الأحيان ضرورة صياغة سياسة حضرية لتوجيه النمو الحضري وإيجاد نوع من التوازن المعقول في النمو السكاني بين الريف والحضر من جهة، وبين المدن الكبيرة والصغيرة من جهة أخرى، لذا فقد انتهجت بعض الدول سياسات تدعو إلى تشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توجيه النمو الاقتصادي نحو هذه المدن (الخريف،١٩٩٨،ص٤).وفى السنوات الأخيرة ومع النمو السريع للمدن ظهرت بعض المشاكل مثل نقص الوحدات السكنية وارتفاع معدلات البطالة والتلوث البيئي وغيرها من المشكلات التي يرجع السبب الأساسي لها إلى تكدس المدن .

ويؤكد البعض على التركيز على دور المستوطنات الصغرى في عملية الربط بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية وهما عمليتان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى ، فالمدن الصغرى هي المرشحة لكي تكون همزة الوصل بين كل من التنمية الحضرية والتنمية الريفية، ويتمثل ذلك في قيام هذه المدن بدور المحفز CATALIST للنمو في المناطق الريفية بحيث يناط بها مهمة تحريك ركود الريف من خلال دورها كمراكز للخدمات والتسويق وبؤراً للإشعاع الثقافي والتكنولوجي ، وفي نفس الوقت فإن هذه المدن الصغيرة هي القاعدة التي يرتكز عليها النظام الحضري والتي يمكن أن تسهم في تحقيق الاتزان المنشود له (الجار الله ، أحمد، ٢٠٠٠م، ص١٦٧-١٦٨). كما أن الاستثمار في هذه المدن المتوسطة والصغيرة يؤدى إلى توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل والمهاجرين الريفيين كما أنه سيحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة .

تجدد الاهتمام بالمدن المتوسطة في إطار تداعيات ظاهرة العولمة حيث أكدت الدراسات المختلفة على ضرورة تجديد الاستراتيجيات الحضرية في العالم بإعطاء المكانة اللازمة لهذه النوعية من المدن وإعادة تحديد الأدوار الوظيفية والاقتصادية والعمرانية لهذه المدن وأيضا ملائمة طاقتها الذاتية لتتحول إلى قواعد ارتكاز أساسية في شبكة المدن الوطنية.

وقد جاءت فكرة البحث حول دراسة دور المدن المتوسطة في التنمية الحضرية نظرا للضغط الواقع على المدن الكبيرة في أن تلبى احتياجات السكان ، فمع نمو المدن ترتفع تكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتزداد الضغوط على الموارد البيئية والطبيعية ، فالمدن الكبيرة قد زاد حجمها خلال الفترة الأخيرة إلى الدرجة التي أصبح من الصعب معها توفر إمكانات نمو جديدة في هذه المدن فكان من الضروري البحث عن متنفس جديد يقوم بالمساهمة في هذا الدور ، ولهذا فإن تدعيم دور المدن المتوسطة للقيام بهذا الدور هو محاولة لتخفيف حدة المركزية وما يصاحبها من تكدس الخدمات الحكومية في عدد محدود من المدن الكبرى حيث أنه لابد من تعزيز سياسية اللامركزية ، هذا بالإضافة إلى قدرة هذه المدن على توفير الخدمات اللازمة لقطاع الزراعة بكفاءة نتيجة قربها النسبي من المناطق الريفية المجاورة مما يعتبر في حد ذاته ميزة نسبية يمكن من خلالها تنويع القاعدة الاقتصادية للأقاليم الريفية عن طريق توفير فرص عمل خارج قطاع الزراعة (Dennis A. Rondinelli, 1984, PP. 48-10).

إن الشرخ بين المدينة والريف لا يمكن تضييقه ، حيث يظهر عادة من خلال شبكة من المدن غير كاملة ، ومفككة ، ووسط ريفي قليل الخدمات ، مع وجود بعض المدن الكبيرة

التي تستقطب معظم الفعاليات الوطنية . هذه المدن الكبيرة يعبر عنها « بتضخم الرأس » والتي تأخذ بعدا مخيفا – كما هو الحال في مدينة جدة – إن القوة التجميعية لهذه المدن المهيمنة تميزها بسرعة عن المدن الأخرى في البلاد ، ومن المدينة الأولى إلى المدينة الثانية ، فإن الفرق يصبح كبيرا من حيث عدد السكان (ج – جازيس ، وزميله ، ١٩٩٦م، ص ٢٤٣) .

ولقد زادت الأهمية النسبية للمدن المتوسطة في دورها في دعم التنمية الحضرية ، ولهذا فقد عقدت هيئة الأمم المتحدة مؤتمرا لهذا الغرض لمناقشة أهمية المدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الوطنية بمركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية باليابان عام ١٩٨٢م (الخضيري، ٢٠٠٤م،ص٢٩).كما نظم الاتحاد الجغرافي المغربي بتعاون مع جمعية المبادرات المحلية للتنمية بمدينة اليوسفية ندوة وطنية موضوعها « المدن المتوسطة بين إرث الماضي ومعوقات الحاضر ورهانات المستقبل » وقد تناولت هذه الندوة عدة موضوعات وقضايا مرتبطة بإشكاليات تنمية المدن المتوسطة بالمغرب . كما ظهرت أهمية المدن المتوسطة خاصة في استراتيجيات النمو الحضري والتهيئة العمرانية في العالم وذلك من خلال انعقاد المؤتمر التاسع عشر للاتحاد المعماري العالمي في برشلونة ، وفي قمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٦م حيث جاء التأكيد على أهمية التفكير والبحث حول المدن المتوسطة ودورها في التحضر العالمي وكذلك دورها في الحد من ظاهرة الاستقطاب التي تمارسها المدن الكبرى .

وبداية نود الإشارة إلى أن مفهوم المدن المتوسطة عالميا يختلف من دوله لأخرى حيث أن تحديد المدن المتوسطة يعتمد على أساسين رئيسيين هما : الأساس الحجمي والأساس الوظيفي ، بالنسبة للأساس الحجمي والمرتبط بالحجم السكاني للمدينة فهذا عليه اختلافا كبيرا بين مختلف دول العالم حيث أن حجم المدينة المتوسطة يتحدد بناءا على الحجم السكاني لكل دولة فالعلاقة بين الحجم السكاني للمدن المتوسطة وبين الحجم السكاني للدولة علاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما ارتفع الحد الأدنى للحجم السكاني للمدن المتوسطة بها ، أما الأساس الوظيفي والذي يعتمد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها المدينة المتوسطة وكذلك الخصائص العمرانية بها فهذا الأساس تكاد تتفق عليه غالبية الدول وهو يساند ويدعم الأساس الحجمي .

تظهر أهمية المدن المتوسطة في التنمية بما لها من مزايا تدعم دورها التنموي كمراكز تسويق أو خدمات أو كمراكز للتوطين الصناعي، كما أن لها أيضا دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المتوازنة حيث أن غياب دور هذه المدن قد يؤدى إلى وجود خلل في التسلسل الهرمي المتوازن للمراكز الحضرية وما يترتب على ذلك من تدهور في قطاعات التنمية المتوازنة ، فالهيراركية الحضرية المنظمة المتوازنة لها دور كبير في عملية النمو الحضري والتنمية الحضرية حيث أنها تضمن توزيع الخدمات والمرافق الأساسية بصورة متوازنة في الإقليم ، كما أنها تعمل على تقليص الفجوة بين مختلف درجات الهيراركية الحضرية فهي تمثل المرحلة الانتقالية بين المدن الصغرى ذات الخدمات المحدودة وبين المدن الكبرى التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية والبشرية في الإقليم ، هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بتنمية المدن المتوسطة يؤدى إلى وجود نظام متوازن للتوزيع الحجمي للمدن ، كذلك تظهر أهمية هذه المدن في قدرتها على تحقيق أهداف برامج التنمية خاصة في الدول النامية ومنها خفض معدلات الهجرة للمدن الكبرى وما يصاحبه من تكدس للخدمات بها، بالإضافة إلى أهمية دورها في توفير الخدمات اللازمة للقطاع الزراعي وذلك بحكم قرب موقعها من المناطق الريفية . هذا وقد ظهرت العديد من الآراء التي تحاول أن تفسر دور المدن الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية فالبعض يرى أنها مستوطنات تعتمد على استنزاف موارد المناطق الريفية المحيطة بها ، والبعض الآخر يرى أن لها دورا إيجابيا خاصة إذا ما تم ربطها بباقي عناصر النظام الحضري حيث أنه من الممكن أن تساهم في تغيير الملامح الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المحيطة بها ، هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بتنمية المدن المتوسطة يجعلها في أمان من أن تقع فيما يعرف بالفقر الحضري Urban Poverty الذي يقصد به حالة الحرمان المادي التي تتسبب في الحرمان من السلع والخدمات الضرورية ، ومن ثم تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي ويؤدي الفقر الحضري إلى ظهور البطالة وزيادة معدلات الهجرة إلى المدن الكبرى .

وتتلخص أهداف إستراتيجية التنمية في التالي :

– توطين الصناعات في المدن المتوسطة والصغيرة لخلق مراكز جذب للأفراد .

- إتباع سياسة معينة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلى المدن المتوسطة والصغيرة .
- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.

وتؤكد تجارب الكثير من الدول الصناعية المتقدمة قدرة المدن المتوسطة والصغيرة على توفير بيئة معيشية جيدة وخدمات ومرافق بتكلفة تقل بكثير عن تكلفة توفير مثيلاتها في المدن الكبرى مما أدى لازدياد ظاهرة الهجرة العكسية Reserve Migration للعيش في المدن المتوسطة والصغيرة بعيدا عن سلبيات المدن الكبرى (الهذلول وعبد الرحمن ١٩٩٧م ، ص ٢٦٧).

وقد بدأت التنمية الحضرية المعاصرة في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي حول مراكز إنتاج النفط والعاصمة والمدينتين المقدستين، وانتقال السكان من المناطق الريفية والصحراوية للعيش في المناطق الحضرية على موجات متعاقبة ، ثم بدأت عملية التحضر تنتشر في جميع أنحاء البلاد مع توفر مصادر أكثر للتمويل حيث تزايدت الاستثمارات الحضرية الخاصة بتطوير الخدمات والمرافق ووسائل النقل والتعليم والصحة والسياحة والتجارة وبالتالي حدثت موجات هجرة ريفية لجميع مدن المملكة . وتعد التجربة السعودية في التنمية العمرانية تجربة فريدة من نوعها من حيث الحجم والشمولية والفترة الزمنية التي تمت فيها، فهي لم تقتصر على مجال أو قطاع واحد بل شملت كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع مناطق المملكة (الجابري، ٢٠٠٨، ص١٠٨-١٣٤).

هذا وفى إطار اهتمام المملكة بتطوير المدن المتوسطة فقد عقد في محافظة المجمعة ٢٠١١م اللقاء الدوري التاسع لرؤساء بلديات منطقة الرياض تحت عنوان «أساليب تطوير إدارة المدن المتوسطة والصغيرة بمفهوم الإدارة المحلية» ، وقد طالب المجتمعون في ختام هذا اللقاء بضرورة استقطاب كفاءات وكوادر لديها الخبرة في تطوير الأجهزة البلدية للارتقاء بأساليب تطوير المدن المتوسطة والصغيرة، وأشاروا بضرورة إنشاء مركز متخصص باسم «المركز الوطني لتطوير المدن المتوسطة والصغيرة » يهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية والاهتمام بتنفيذ وتفعيل المخططات الإقليمية التي تحدد أنماط التنمية ، ومراكز النمو وتطوير المدن المتوسطة والصغيرة ودراسة تحديد إمكانات التنمية الاقتصادية لها وتشجيع الاستثمارات الحكومية والخاصة في هذه المدن وتطوير شبكة المواصلات والنقل بها .

مشكلة الدراسة :

عادة ما تقوم المدن الكبيرة باستقطاب أوجه التنمية في أقاليمها مما يؤدى إلى وجود فروقات كبيرة في الأوضاع التنموية داخل الأقاليم وهذا ينتشر في كل دول العالم ولا يقتصر وجوده على الدول النامية فقط . ويؤدى التركيز على المدن الكبيرة في استقطاب عملية التنمية إلى تهميش دور المدن المتوسطة في هذا المجال . ولذلك فهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على أهمية المدن المتوسطة كأوعية عمرانية يمكن الاستفادة منها في التنمية الحضرية من خلال الارتقاء بمستواها الخدمي وجعلها مناطق جذب سكاني وهذا من خلال إلقاء الضوء على بعض جوانب القصور الخدمي الذي يعوق حركة التنمية الحضرية في بعض المدن.وقد كانت مشكلة البحث الوصول إلى وضع معايير يتم عن طريقها تحديد أى المدن بمنطقة الدراسة تحتاج إلى تنمية حضرية أسرع من غيرها وذلك من خلال بعض المعايير أهمها السكان وبعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.

ومن خلال الاطلاع على معظم دراسات التنمية الإقليمية السعودية يتضح تركيز معظم هذه الدراسات على الاستراتيجيات المقترحة للتنمية الإقليمية وعلى التنمية الريفية وقياس وتوصيف التباين الإقليمي ، بينما لا توجد دراسات تركز على فحص وتحليل ظاهرة الاستقطاب وتداعياتها في المساحات الحضرية المختلفة في المملكة وذلك باستثناء دراسة مشخص (مشخص،٢٠٠١م،ص١٤).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على الأحجام السكانية للمدن المتوسطة بمنطقة مكة المكرمة
- التعرف على معدلات النمو السكاني بمدن منطقة الدراسة
- التعرف على تأثير المدن الكبرى في الهيمنة الحضرية وتقليص دور المدن المتوسطة
- إبراز التباين في مستويات التنمية بين مدن منطقة الدراسة

- رصد بعض مؤشرات التنمية الحضرية للمدن المتوسطة بمنطقة مكة المكرمة

منطقة الدراسة :

اصطلحت الدراسة على اعتبار عواصم المحافظات ذات الحجم السكاني المتوسط بمنطقة مكة المكرمة هي مدن منطقة الدراسة وعددها تسع مدن يتراوح حجمها السكاني ما بين ١٢- ٥٥ ألف نسمة طبقا لتعداد ١٤٣١هـ ، وهى مدن القنفذة ،الليث ،الجموم، رابغ، خليص ،رنية ، تربة ، الخرمة، الكامل ، وعلى ذلك فقد استبعدت الدراسة عواصم المحافظات الكبرى وهى جدة ومكة والطائف حيث أنها مدن كبرى بمنطقة مكة المكرمة وهي تمثل مدن جذب سكني وخدمي ولذلك فهي تتمتع بالهيمنة الحضرية في المنطقة. انظر الشكل رقم (١) والذى يوضح مدن منطقة الدراسة .

تمثل مدن منطقة الدراسة ٧٥٪ من مدن منطقة مكة المكرمة ، كما بلغ إجمالي عدد سكان هذه المدن طبقا لتعداد ١٤٣١هـ حوالي ٢٣٠ ألف نسمه يمثلون ما يقرب من ٤٪ من سكان المدن بمنطقة مكة المكرمة ، وتشير هذه النسبة المتدنية إلى انخفاض أعداد السكان بالمدن المتوسطة حيث كان من المفترض أن تكون مساهمة هذه المدن بنسبة أكبر من ذلك في الحجم السكاني؛ وهذا قد يرجع بشكل أساسي إلى تأثير المدن الثلاث الكبرى في جذب واستقطاب Polarization سكان المنطقة ، وذلك بسبب توفر فرص العمل والمستوى المعيشي المرتفع إضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات بها .

وتختلف مدن منطقة مكة المكرمة في مواقعها بدءا من موقع مدينة مكة المكرمة والتي جاء موقعها بقرار من العليم الخبير، كذلك فإن مكة تقع قبالة أول ممر طبيعي يصل سهول تهامة على البحر الأحمر بوسط شبه الجزيرة العربية ألا وهو وادي اليمانية؛ ولعل هذا الموقع زاد من أهمية مكة ليس فقط لتوسطه بين الشمال والجنوب ولكن أيضا لسهولة الاتصال بالشرق حيث توجد التركزات السكانية في نجد (الثمالي ، ١٩٩٥م، ص ١٩).

ومن تحليل الخرائط الطبوغرافية لمنطقة الدراسة مقياس ١/٥٠٠٠٠ اتضح أن منطقة مكة المكرمة تضم العديد من المدن الساحلية تأتى في مقدمتها مدينة جدة وهى المدينة الأولى سكانيا في المنطقة وأيضا مدن : رابغ ، والليث ، والقنفذة وجميعها مواني على ساحل البحر الأحمر. كما تظهر مدن المناطق المرتفعة وتمثلها مدينة الطائف وهى تقع عند أقدام المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة إلى الغرب والشمال الغربي والجنوب الغربي منها وعلى وادى وج الذى ينحدر من جبال منطقة الشفا . كما تضم المنطقة مدن الأودية ومنها مدينة رنيه الواقعة على وادي بيشة وكذلك مدينتي الخرمة وتربة الواقعتان على وادي تربة . ورغم اختلاف مواقع المدن المتوسطة سالفة الذكر إلا أنها تشترك في العديد من المشكلات التي تعانى منها مثل عدم وجود قاعدة اقتصادية قوية، بالإضافة إلى أن قدرتها على الإنتاجية لا تماثل حجمها السكاني .

أولا : دور خطط التنمية الإقليمية في التنمية الحضرية بالمملكة :

إن الهدف الأساسي لخطط التنمية الإقليمية بالمملكة العربية السعودية هو تخفيف حدة التباين الإقليمي وتحقيق التوازن في مستويات التنمية بين مناطق المملكة؛ ولذلك كانت توجهات خطتي التنمية الأولى والثانية مركزة في توجيه جزء كبير من الاستثمارات الحكومية لتوفير المرافق والخدمات في جميع مناطق المملكة ، غير أن توجيه معظم الاستثمارات الإنتاجية إلى المدن الكبرى ساعد على وجود فوارق تنموية بين المدن .

سعت خطة التنمية الثالثة إلى تقليص الفوارق الإقليمية وتدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة في التنمية ولذلك فقد ركزت الخطة على ضرورة تجنب الإسراف في تركيز الموارد في عدد محدود من المراكز الحضرية مما قد يلحق الضرر ببقية أنحاء المملكة . هذا وقد استمرت خطط التنمية التالية في التركيز على متابعة التنمية المتوازنة وذلك من خلال خطة التنمية الرابعة التي أكدت على ضرورة إيصال الخدمات والفرص الإنتاجية للسكان في جميع مناطق المملكة وذلك عن طريق الاستمرار في إعداد المخططات الإقليمية التي توضح إمكانات وموارد وفرص التنمية بكل إقليم .

أما خطة التنمية الخامسة فكانت تسعى إلى التركيز على متابعة تحقيق التنمية المتوازنة وربطها بالاحتياجات السكانية وتدعيم وجود مراكز للنمو في جميع مناطق المملكة وذلك بهدف تركيز الخدمات بها ، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من هذه الخدمات والحد من تشتتها ، واستمر هذا الهدف واضحا في خطة التنمية السادسة والتي اهتمت بتوفير كافة الخدمات والتجهيزات الأساسية للمدن الأقل نصيبا وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في هذا الجانب.

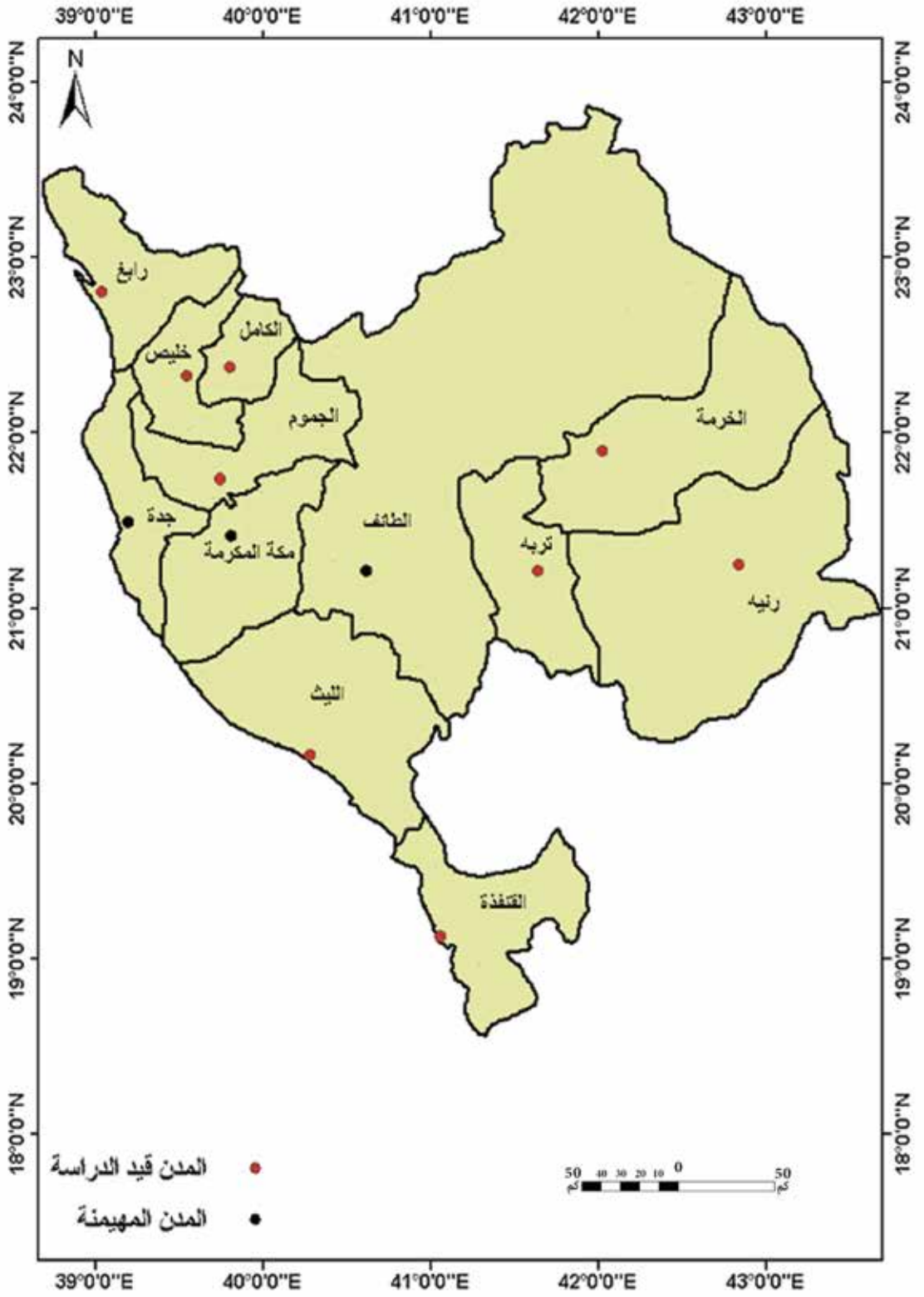

شكل (١) مدن منطقة الدراســة

وقد عملت خطة التنمية السابعة على مراعاة الاختلافات والفروقات بين المدن الكبيرة بعضها البعض وكذلك بين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة من حيث السكان والموارد الاقتصادية ، كما أكدت على ضرورة مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في المشاريع الاستثمارية في المدن والقرى. وقد تبلورت أهداف خطة التنمية الثامنة في محاولة تقليل الفجوة في المستويات المعيشية والاقتصادية بين مناطق المملكة بالإضافة إلى توفير الخدمات والارتقاء بها في التجمعات السكانية الصغيرة ، هذا بجانب محاولة توفير الخدمات الإدارية على مستوى المناطق والمستوى المحلى.

حرص التخطيط التنموي في المملكة على مدى الخطط الخمسية المتعاقبة على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكيف مع الظروف المرحلية لكل خطة من خلال تطوير منهجية تتعامل بكفاءة مع المتغيرات المحلية والمستجدات الإقليمية والدولية ، وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال التخطيط التأشيري[1] انطلاقا من تكامل مبادراته مع مبادرات القطاع الحكومي المعتمدة على التخطيط التوجيهي[2] وتكوين رؤى متكاملة بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التخطيط الاستراتيجي ، وفي هذا الإطار تشهد خطة التنمية التاسعة استمرار الجهود لتحسين أساليب التخطيط وتطوير منهجية في ضوء الخبرات المتراكمة والدروس المستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية الناجحة . وتهدف خطة التنمية التاسعة إلى تفعيل البعد الإقليمي لهذه الخطة وذلك من خلال تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق من خلال التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية بين مختلف مناطق المملكة ، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة في كل منطقة لتحقيق التوازن المكاني والاجتماعي في توزيع ثمار التنمية الاقتصادية وتؤكد هذه الخطة على تعزيز البعد التنموي للمناطق والحرص على تحقيق المزيد من المواءمة بين البعد القطاعي والبعد المكاني للمشروعات ، ويمكن القول بأن الأطر العامة لتوجيهات هذه الخطة يمكن إيجازها في الآتي :

- تحسين مستوى المعيشة
- التنمية المتوازنة بين المناطق
- تنويع القاعدة الاقتصادية
- دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة
- تعزيز القدرات التنافسية
- تنمية الموارد البشرية

ومن خلال استعراض خطط التنمية في المملكة العربية السعودية نجد أن بعضها اهتم وبشكل أساسي بالتنمية الريفية في حين أهتم البعض الآخر بالتنمية الإقليمية من خلال التركيز على دور المدن الكبيرة ، كما كانت هناك محاولات للحد من مشكلة الاستقطاب من جانب المدن الكبرى وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور المدن المتوسطة لتقليل الفجوة بين المدن الكبرى والمدن المتوسطة ،كذلك اهتمت خطط التنمية بإيجاد مراكز للنمو والتي انقسمت إلى ثلاث مستويات .

أ- المراكز الوطنية وتشمل على سبيل المثال مدن: الرياض،مكة المكرمة،جدة،المدينة المنورة

ب- المراكز الإقليمية وتشمل مجموعة من المدن منها الجبيل ، القطيف، الهفوف،الخرج الطائف، الباحة ، وغيرها

ج - المراكز المحلية وتشمل مدن كثيرة منها ما هو بمنطقة مكة المكرمة مثل تربة ، رانية ، الخرمة، الجموم.

ثانيا : أثر الهيمنة الحضرية في تحجيم دور المدن المتوسطة:

لا شك في أن الفروق في توزيع الموارد الطبيعية و حجم الاستثمارات المتاحة و فرص النشاط الاقتصادي بين مناطق المملكة المختلفة أدت إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب الحضري و تبلورت هذه الظاهرة بشكل أكبر عندما قل دور الدولة عن متابعة تطور الوضع الاقتصادي و تركه لنظام السوق وآلياته. و لعل المثال الواضح هنا يرتبط بنمو الصناعة و قطاع الخدمات بالمراكز الحضرية الكبيرة في منطقة الدراسة مما أدى إلى زيادة النمو السكاني لهذه المراكز و بفارق كبير عن المراكز الحضرية الأصغر .

و هناك حقيقة هامة تفرض نفسها هنا على بساط البحث و هي أن الأقاليم الأكثر تطورا في الدولة ستكون هي

[1] يقصد بالتخطيط التأشيري : التخطيط من خلال تعظيم دور القطاع الخاص وذلك بتهيئة البيئة لجذب الاستثمارات وتوفير الفرص الاستثمارية التي تسهم في تحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية . وقد تم تبني هذا النوع من التخطيط خلال خطة التنمية الثامنة ، وستواصل خطة التنمية التاسعة تعزيز الاعتماد على هذا النوع من التخطيط .

[2] يقصد بالتخطيط التوجهي : الاعتماد على الخطط التشغيلية ومشروعاتها لمختلف الجهات الحكومية مع ما تنطوي عليه من بعد إقليمي.

نفسها الأقاليم التي تضم المراكز الحضرية الأكبر و الأكثر استقطابا . و يمكن القول بأن الاستقطاب الحضري نتيجة وسبب في نفس الوقت لسمه من أهم سمات الواقع الجغرافي للمملكة ككل ،و التي تتمثل في التركز الجغرافي الواضح للأنشطة الاقتصادية و التركزات السكانية في المناطق الرئيسة الثلاثة الغربية والوسطى و الشرقية ، وهذا أدى بدوره إلى بلورة ظاهرة الاستقطاب بشكل واضح ، **و يمكن القول أن أهم تداعيات هذه الظاهرة الآتي :**

١- التداعيات البيئية للنمو الحضري :

حيث يؤثر النمو الحضري على التوازن الإيكولوجي للبيئة السعودية و هي بيئة تندر بها العناصر الحيوية ، حيث تعتمد الكثير من المدن على موارد المياه الجوفية العميقة و هي غير كافية لتجمعات السكان ، مما جعل الدولة حديثا تتجه إلى مشروعات المياه المحلاه و هو بديل باهظ التكلفة .

٢- تداعيات الهجرة الريفية :

و لعل السؤال الأساسي هنا هو : هل تيارات الهجرة الريفية إلى المدن بصفة عامة تخرج بعامل طرد كبير يكمن في المناطق الريفية ، أم بعامل جذب أكبر يكمن في المناطق الحضرية ؟ في الواقع تعد قوى الطرد في المناطق الريفية أكبر بكثير من فرص العمل التي تعرضها المدن ، و مع كل هناك تيارات كبيرة تخرج من المناطق الريفية و تستقر بالحواضر ذات الحجم السكاني الأكبر ، و تسبب هذا في مشاكل عدة منها عدم التكيف الاجتماعي للمهاجرين و ظهور بعض النماذج العشوائية على أطراف العديد من هذه المدن بالإضافة إلى تزايد معدلات الجريمة بها .

٣- تداعيات التوسع الأفقي و التكلفة الباهظة لامتداد شبكات المرافق و الخدمات :

تشهد العديد من مدن المملكة بصفة عامة خاصة المدن الكبرى نموا أفقيا واضحا و لهذا مرجعياته التي تتفق مع أعراف السكان و تقاليدهم الاجتماعية مما يؤثر في شكل النمط العمراني للمدينة السعودية عموما ، و مع هذا التوسع الكبير و السريع تظهر أحيانا بعض الكتل السكنية خارج النطاقات العمرانية المخططة مما يضطر الدولة بعد ذلك إلى محاولة استيعاب هذا النمو و تمديد المرافق الأساسية لتصل إليه و محاولة توطين بعض الخدمات الأساسية كالتعليمية والصحية .

و كنتيجة لاستمرار تيارات الهجرة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة إلى المدن الكبيرة يؤدي هذا إلى ظهور ما يعرف بالهيمنة الحضرية و هي مدن كبيرة تضخم حجمها السكاني والسكني والاقتصادي نتيجة للهجرة إليها، و قد يرجع السبب في هيمنة المدن الكبرى على المدن المتوسطة لبعض السياسات الحكومية على سبيل المثال نجد أن المسئولين عن تحديد الموازنات المالية المستخدمة في توفير الخدمات و المرافق هم من سكان المدن الكبرى و من ثم يخصصون القدر الأكبر من هذه الموازنات المالية لصالح هذه المدن ، في حين أنهم بعيدون عن مشاكل المدن الصغيرة و المتوسطة ، هذا بالإضافة إلى أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في المدن الكبرى حيث توفر فرص الاستفادة و الربح أكبر في هذه المدن عن المدن المتوسطة ، وكذلك ظهرت نظريات اقتصادية تدعوا إلى تركيز الاستثمار في المدن الكبرى بحجة أن هذا يؤدي إلى انسياب فوائد النمو Trickle down effects من المدن الكبيرة إلى المدن المتوسطة و الصغيرة ، وذلك عن طريق التبادل الاقتصادي و التجاري ، فالقطاعات الرائدة الاقتصادية و المتوفرة في المدن الكبرى تبيع لغيرها منتجات صناعية و تشتري منها منتجات زراعية و غيرها ، و تكون النتيجة تفاعل إنمائي إيجابي مستمر بين كل القطاعات و المستوطنات البشرية المختلفة الحجم في الدولة(Hirschman,A.D.,195 8,PP.62-63.) . و قد شجع قيام المشاريع الاقتصادية في المدن الكبرى على استقطاب و جذب الشباب و القوة البشرية ذات الكفاءة العالية من المدن المتوسطة و الصغيرة إلى المدن الكبيرة ، الأمر الذي أدى إلى افتقار هذه المدن إلى القوة البشرية التي ستقوم بعملية التنمية الحضرية لها .

إن تركيز الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية و تركيز الخدمات و المرافق العامة بجانب الاهتمام بالخدمات التعليمية و خاصة التعليم الجامعي في المدن الكبرى شجع هذا على الهجرة السكانية من الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة إلى المدن الكبرى ، حيث تتوفر فرص العمل و أفضل الخدمات ، مما أدى إلى تضخم الحجم السكاني لهذه المدن الكبرى ، و من ثم هيمنتها على القاعدة الاقتصادية والخدمية في المنطقة المتواجدة بها . و مع استمرار تحسن

[١] (خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ ،ص١٤٠٠)

الأحوال الاقتصادية والمعيشية في المدن الكبرى و زيادة الاعتماد عليها في مشاريع التنمية تزداد الفجوة الحضرية بينها وبين المدن المتوسطة و الصغيرة نتيجة لإهمال هذه المدن .

و لا ينبغي إغفال دور المدن الكبرى بمنطقة مكة المكرمة وهى مدن جدة ومكة والطائف في الاستحواذ على أكبر عدد من إجمالي سكان المنطقة فمدينة جدة وحدها استأثرت بحوالي ٦٠٪من إجمالي سكان الحضر بالمنطقة ، كما أنها تستحوذ على العديد من الإدارات الإقليمية للهيئات والمصالح الحكومية والمؤسسات الخدمية المختلفة التي تتخذ من هذه المدينة مركزا خدميا لها وكذلك البنوك التي تغطى خدماتها معظم منطقة مكة المكرمة ..... الخ ، من كل ما سبق يتضح مدى الدور الذي تلعبه مدينة جدة في تقليص دور المدن المتوسطة في المنطقة وهو نفس الدور الذي تقوم به مدينتي مكة والطائف ولكن في نطاق أقل ، وقد يرجع السبب في ذلك لتركيز معظم الخدمات والمصالح في هذه المدن الرئيسة بالمنطقة ، الأمر الذي أدى إلى دفع أعداد كثيرة من السكان إلى الهجرة من المدن المتوسطة والصغيرة إلى هذه المدن.

هذا الاستحواذ من قبل المدن الكبرى يؤدى إلى ظهور ما يعرف بظاهرة الهيمنة الحضرية Urban Primacy ويقصد بها سيطرت المدينة الكبرى وهى المدينة الأولى في الحجم السكاني بالمنطقة – والتي تمثلها هنا مدينة جدة – و ذلك من خلال سيطرتها على النظام الحضري Urban System في المنطقة ، ويخلق ذلك فجوة حضرية Urban Gap بين المدينة وبقية مدن المنطقة الأصغر حجما.(جابر، ٢٠٠٦م) .

إن مفهوم المدينة الأولى The Primate City أو المدينة المسيطرة أو المدينة المهيمنة الذى جاء به مارك جفرسون عام ١٩٣٩م بعد دراسة بعض النظم الحضرية في العالم ، يفسر علاقة المدن في النظم الحضرية بوجود مدينة رئيسية تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري هي في الغالب العاصمة التي تفرض سيطرتها على بقية المدن في الاقليم ، وتتركز فيها السلطة والخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والسكان مما يؤدى إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى حتى أن حجمها يزيد ثلاثة أمثال المدينة الثانية ، حتى تصبح المدينة الأولى ذاتية النمو نتيجة لتركز السكان الكبير للأنشطة والخدمات والفعاليات المختلفة فيها. (الجار الله، أحمد ،مرجع سابق ،ص ٨٠)

ويوضح لنا الجدول التالي أعداد ونسب سكان الحضر بمدن منطقة مكة المكرمة طبقا لتعداد ١٤٣١هـ.

جدول رقم (١) أعداد ونسب السكان بمدن منطقة مكة المكرمة ١٤٣١ هـ

م	المدينة	عدد السكان	٪من اجمالي سكان الحضر
١	جدة	٣٤٣٠٦٨٧	٥٩،٤
٢	مكة	١٥٣٤٧٣١	٢٦،٦
٣	الطائف	٥٧٩٩٧٠	١٠،٠
٤	رابغ	٥٥٣٠٤	١،١
٥	الخرمة	٢٧٠٣٢	٠،٥
٦	تربة	٢٥٩٣٧	٠،٤
٧	الجموم	٢٥٦٠١	٠،٤
٨	القنفذة	٢٤٥١٢	٠،٤
٩	رنية	٢١٦٥٦	٠،٤
١٠	خليص	١٩٣٣١	٠،٣
١١	الليث	١٨٤٣٠	٠،٣
١٢	الكامل	١٢١٢٤	٠،٢
الجملة		٥٧٧٥٣١٥	١٠٠٪

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة

يتضح من الجدول السابق تضخم الحجم السكاني لمدينة جدة حيث جاءت في مقدمة مدن المنطقة من حيث عدد السكان فقد استحوذت وحدها على ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالي سكان المنطقة ، ثم تلتها مدينة مكة في المرتبة الثانية بحجم سكاني يصل إلى نصف حجم سكان المدينة الأولى .

يتضح من الجدول أيضا أن هناك فجوة كبيرة بين المدن الثلاثة الأولى وهى جدة ومكة والطائف وبين باقي مدن المنطقة من حيث الحجم السكاني فالمدن الثلاثة الأولى استحوذت وحدها على أكثر من ٩٥٪ من سكان منطقة مكة المكرمة ، هذا بالإضافة إلى أن مدينة الطائف وهى أقل المدن الثلاثة من حيث الحجم السكاني تمثل بها١٠٪ من السكان، تلتها في المرتبة التالية مباشرة مدينة رابغ بنسبة ١٪ وهى أكبر المدن المتوسطة سكانيا ، وهذا يعد فجوة سكانية كبيرة بين المدينتين . انظر الشكل رقم (٢) والذى يوضح أحجام سكان الحضر بمنطقة مكة المكرمة ١٤٣١ هـ

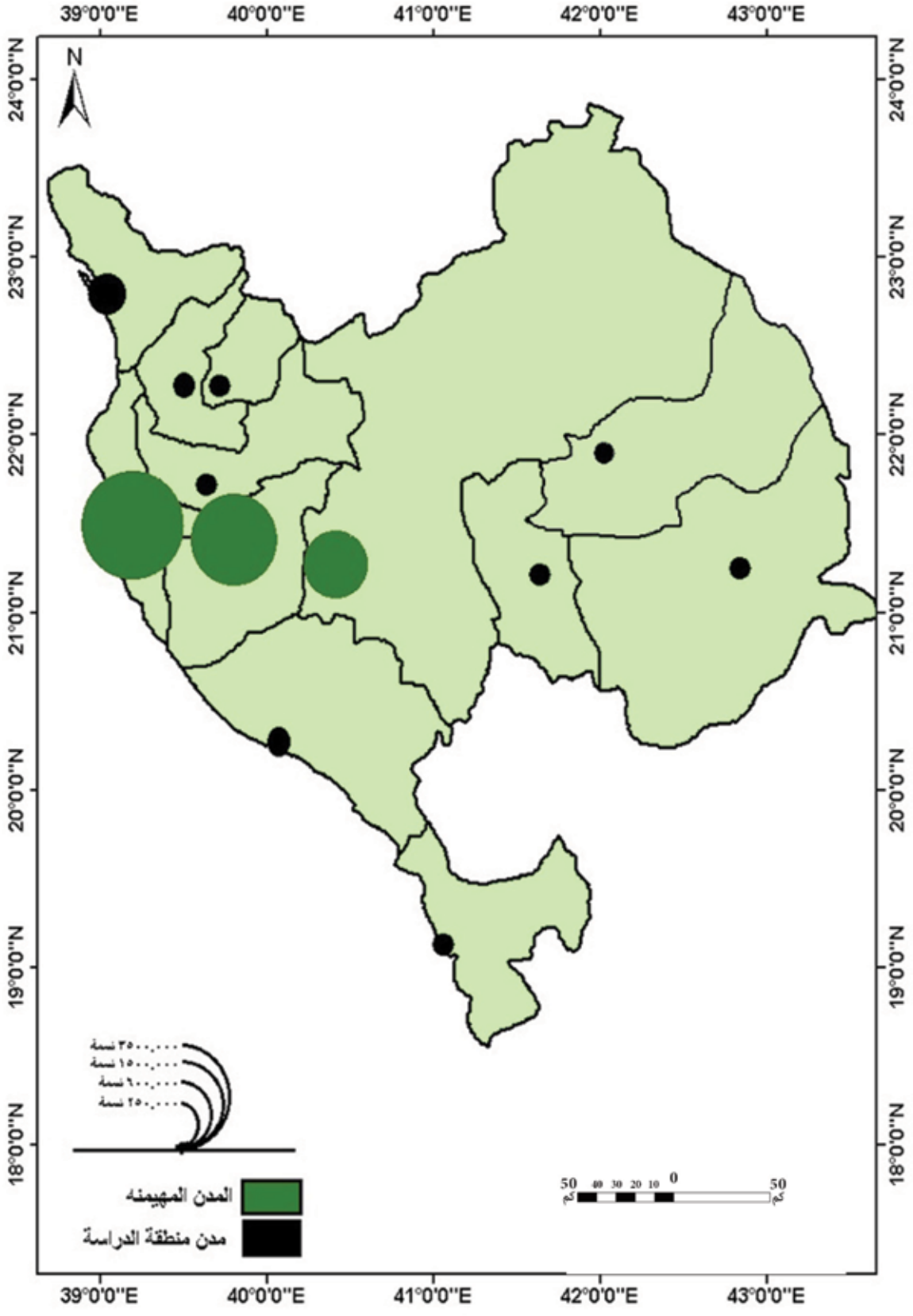

شكل (٢) أحجام سكان الحضر بمنطقة مكة المكرمة ١٤٣١هـ

يعنى استحواذ المدن الثلاثة الأولى على هذا الحجم السكاني مدى ما تتمتع به هذه المدن من اهتمام خدمي وإداري يؤهلها لاستقطاب أعداد كبيرة من السكان ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على اللامساواه الحضرية Urban Inequality التي تعانى منها مدن منطقة مكة المكرمة في نصيب كل منها من الحجم السكاني والتركز الخدمي وهذا يؤكد على وجود فكرة الهيمنة الحضرية من قبل هذه المدن الكبرى المهيمنة، ومن ثم كان لابد من قياس مؤشر الهيمنة الحضرية للتأكد من ذلك وهذا من خلال تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{م هـ} = \frac{\text{س١}}{\text{س٢ + س٣ + س٤}}$$

حيث أن :

م هـ = مؤشر الهيمنة الحضرية

س١ = عدد سكان المدينة الأولى (الكبرى)

س٢+ س٣+س٤ = عدد سكان المدن الثانية والثالثة والرابعة.(الجابري ،٢٠٠٥،ص٣٣)

وتدل نتيجة المعادلة على أنه إذا كان ناتج المعادلة أكثر من ١ صحيح دل ذلك على أن سكان المدينة الأولى يفوق عدد سكان المدن الثلاثة التالية مجتمعة وهذا يعنى هيمنة المدينة الأولى على السكان مقارنة بالمدن الثلاثة التالية لها في الحجم السكاني . وبتطبيق هذه المعادلة على مدن منطقة الدراسة وخاصة فيما بين مدينة جدة وهى المدينة الأولى سكانيا والتي يصل عدد سكانها إلى أكثر من ضعف عدد سكان المدينة التالية لها مباشرة وهى مدينة مكة المكرمة ، نجد أن ناتج المعادلة جاء ١،٦وهذا يعنى هيمنة مدينة جدة سكانيا مقارنة بباقي مدن المنطقة وخاصة المدن الثلاثة التالية لها وهى مكة والطائف ورابغ حيث أن نسبة سكان هذه المدن مجتمعة بلغت ٦٣ ٪ من سكان مدينة جدة وحدها .

وعلى الرغم من أن مؤشر المدن الأربع أخذ في الاعتبار علاقة المدينة الأولى مع المدن الثلاث التي تليها فهو الآخر لم يفسر علاقاتها مع بقية المدن وعلاقات المدن فيما بينها ،كما أنه يركز أيضا على متغير واحد فقط في شرح العلاقات بين المستوطنات وهو حجم السكان وتهمل بقية المتغيرات المهمة كالوظيفة والتباعد والمساحات المخدومة.

(الجارالله ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٢- ٨٣)

ثالثا : الحجم السكاني للمدن المتوسطة :

تضم منطقة مكة المكرمة أحدى عشر محافظة بالإضافة إلى إمارة مكة المكرمة ، منها تسع مدن ذات حجم سكاني متوسط والتي وقع عليها الاختيار بالتطبيق على موضوع الدراسة وهذه المدن هي : القنفذة ، الليث ، الجموم ، رابغ ، خليص ، رنيه ، تربة ، الخرمة ، الكامل.

والجدول التالي يوضح الحجم السكاني ونسبة الزيادة السكانية لهذه المدن .

جدول رقم (٢) أحجام السكان ونسبة الزيادة السكانية بمدن منطقة الدراسة

المدينة	عدد السكان ١٤٢٥هـ	عدد السكان ١٤٣١هـ	الزيادة السكانية ٪
القنفذة	٢٠٣١٧	٢٤٥١٢	٢٠،٦
الليث	١٥٥٩١	١٨٤٣٠	١٨،٢
الجموم	٢١٨٢٥	٢٥٦٠١	١٧،٣
رابغ	٤٠٩٨٦	٥٥٣٠٤	٣٤،٩
خليص	١٦٨٧٩	١٩٣٣١	١٤،٥
رنية	١٩٦٤٣	٢١٦٥٦	١٠،٢
تربة	٢٢٨٣٦	٢٥٩٣٧	١٣،٦
الخرمة	٢٤٠٢٦	٢٧٠٣٢	١٢،٥
الكامل	٤٢٢٠	١٢١٢٤	١٨٧،٣

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة ، تعدادات ١٤٢٥-١٤٣١هـ

يتضح من الجدول السابق الفجوة الكبيرة في الحجم السكاني مابين مدن منطقة الدراسة حيث جاءت مدينة رابغ في المرتبة الأولى على قائمة المدن من حيث الحجم السكاني في التعدادين فقد استحوذت وحدها على ٢٢٪، ٢٥٪ على التوالي من إجمالي سكان مدن الدراسة . و تمثل أقل حجم سكاني في مدينة الكامل فكان نصيب هذه المدينة من السكان في تعداد١٤٢٥هـ أقل من ٥٠٠٠ نسمة يمثلون ٢،٣٪ من سكان المدن بمنطقة الدراسة ، ثم ما لبثت أن تضاعف حجمها السكاني أكثر من مرة حيث بلغت نسبة السكان بها ٥،٣ ٪ في تعداد١٤٣١هـ. انظر الشكل رقم (٣)والذى يوضح الزيادة السكانية لمدن منطقة الدراسة بمكة المكرمة ١٤٣١هـ.

هناك تباين واضح في نسبة الزيادة السكانية بالمدن حيث جاءت أعلى نسبة في مدينة الكامل ١٨٧،٣ ٪ ، في حين جاءت مدينة رابغ في المرتبة الثانية بنسبة زيادة تصل إلى حوالي ٣٥٪ بينما تمثلت أدنى نسبة في مدينة رنية ١٠،٢٪. ونظرا لاختلاف الحجم السكاني لمدن الدراسة يمكن تقسيمها للفئات الحجمية كما يوضحها الجدول التالي:

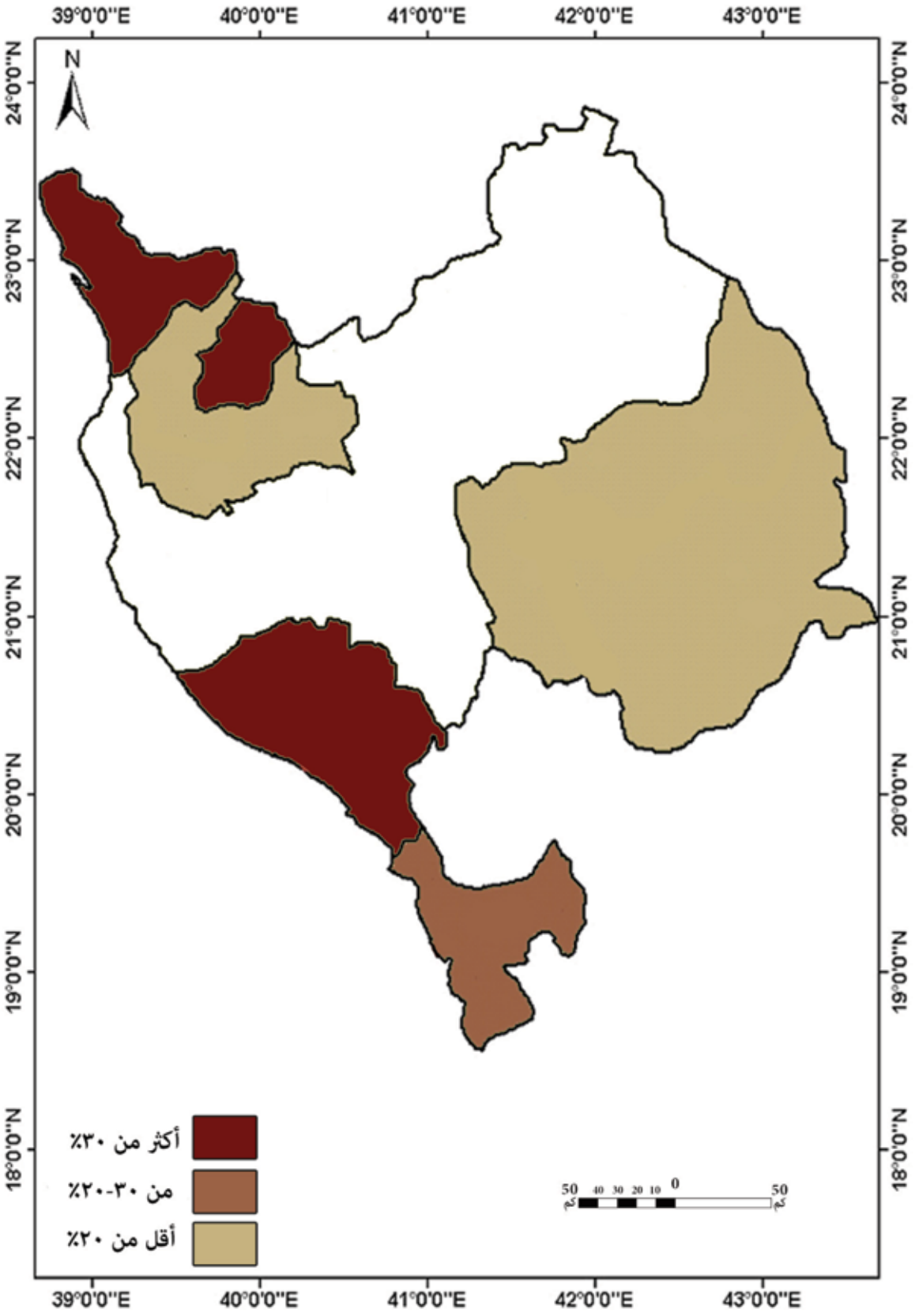

شكل (٣) الزيادة السكانية لمدن منطقة مكة المكرمة ١٤٣١هـ

جدول رقم (٣) الفئات الحجمية لمدن الدراسة طبقا لتعداد ١٤٣١هـ

الفئات الحجمية	عدد المدن	عدد السكان	٪
أكثر من ٥٠٠٠٠ نسمة	١	٥٥٣٠٤	٢٤،١
من ٥٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠	٣	٧٨٥٧٠	٣٤،٢
أقل من ٢٥٠٠٠ نسمة	٥	٩٦٠٥٣	٤١،٧

يتضح من الجدول السابق أن غالبية مدن الدراسة والتي تمثل ٥٥٪ منها وعددها خمسة مدن هي القنفذة ، الليث ، خليص ، رنية ، الكامل ،هي من المدن ذات الحجم السكاني المتدني حيث يقل عدد سكان كل منها عن ٢٥ ألف نسمة ، وتضم هذه المدن مجتمعة ما يقرب من ٤٢٪ من إجمالي سكان المنطقة ، في حين نجد الفئة الثانية ضمت ثلاث مدن هى الجموم ، تربة ، الخرمة يتراوح عدد سكان كل منها مابين٥٠ – ٢٥ ألف نسمة وهذه المدن مجتمعة تضم أكثر من ثلث سكان المنطقة ، بينما هناك مدينة واحدة فقط بلغ عدد سكانها أكثر من ٥٠ألف نسمة وهى مدينة رابغ والتي تضم حوالي ٢٥٪ من سكان المنطقة وذلك طبقا لتعداد ١٤٣١هـ .

ووفقا لهذه الاحجام السكانية التي تضمها المدن المتوسطة بمنطقة الدراسة ، فمن المفترض أن تضم هذه المدن مجموعة من الوظائف تشمل جميع وظائف المدن الصغيرة إضافة إلى وظائف المدن المتوسطة و تتمثل هذه الوظائف في : مدارس ثانوية متخصصة (فنية) ، ومدارس تمريض و معاهد عليا (مدة الدراسة بها عامان بعد الدراسة الثانوية)، و جامعة لكل مجموعة من المدن أو بعض الكليات التي تتبع جامعة ما و مستشفى عام كبير هذا بالإضافة إلى بعض الصناعات الصغيرة و التي تعتمد على الخامات الطبيعية المتوفرة في المدينة ، و بمقارنة هذه الوظائف التي من المفترض توافرها بالمدن المتوسطة بشكل عام بمثيلاتها من المدن المتوسطة بمنطقة الدراسة بشكل خاص نجد أن جميع مدن منطقة الدراسة لا يتوفر بها مدارس ثانوية فنية متخصصة (تجاري، صناعي ، زراعي) ، و كذلك مدارس تدريب المرضين و المرضات و إنما توجد بعض مراكز التدريب المهني كما هو الحال في القنفذة و الليث فقط ، أما عن المعاهد العليا (سنتان بعد المدرسة الثانوية) فهي تتوفر في بعض المدن مثل الخرمة ، أما عن الجامعة فلا توجد جامعة تخدم هذه المدن و إنما يكتفى ببعض المعاهد و الكليات (كليات التربية) التابعة لجامعة أم القرى كما هو الحال في القنفذة و الليث و الجموم . و بالنسبة للخدمة الصحية و المتمثلة في المستشفى العام الكبير فهي غير متوفرة في أغلبية المدن ، و لكن توجد بعض المستشفيات التي تصل طاقتها إلى ١٠٠ سرير تقريبا ، و بعض المدن لا يوجد بها مستشفيات وإنما مستوصف فقط، كذلك الحال بالنسبة للمصانع الصغيرة التي تعتمد على الخامات المتوفرة في البيئة المحلية فهي نادرة الوجود أيضا. و يوضح الشكل رقم (٤) اجمالي اعداد الخدمات بمدن منطقة الدراسة .

وتختلف استجابة المدن بشكل عام للتحضر طبقا لمعايير كثيرة تتباين هذه المعايير في درجاتها من مدينة إلى أخرى وهذه المعايير متعددة فمنها الحجم السكاني وهو أهمها لما للسكان من أهمية في عملية التحضر ، هذا بالإضافة إلى الطرق وأطوالها وحجم وعدد الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها ، كذلك قد تضم المعايير مساحة الكتلة السكنية وتطورها ، أيضاً أعداد المساكن وحجم استهلاك الكهرباء، كل ذلك يعبر عن اتجاه المدينة نحو التحضر ومدى سرعة استجابتها لذلك ، كما أنها معايير تعبر عن إمكانية نمو المدن كي تؤدى دورها في عملية التحضر . وهذه المعايير يمكن عن طريقها تحديد و اختيار مراكز النمو مستقبلا في منطقة الدراسة بل أن هذه المعايير يمكن أن توجهنا إلى آي المدن أسرع وأقرب لعملية التحضر .فليست كل المدن المتوسطة بمنطقة الدراسة تتساوى في درجة استجابتها للتنمية الحضرية وإنما هناك مدن قد تكون مؤهلة أكثر من غيرها لتصبح مركزا للنمو بالمنطقة ، وبناءا على ذلك فقد اعتمدت الدراسة على بعض المعايير لاختيار مراكز النمو وهذه المعايير تم اختيارها بناءا على ما توفر من بيانات في الإحصاء العام للسكان والمساكن١٤٣١هـ . والمعايير التي ستعتمد عليها الدراسة هي الحجم السكاني وأطوال الطرق بكل مدينة وأعداد الخدمات– التعليمية والصحية – ، وسيتم وضع١٠٠ درجة على هذه المعايير مجتمعة والمدينة التي ستحصل على أكبر درجة سوف تكون هي المؤهلة أكثر من غيرها ، ومن ثم ستكون هي أولى المدن في احتياجها للتنمية الحضرية . وسيتم تقسيم الـ١٠٠درجة على النحو التالي :

الحجم السكانى ٥٠ درجة ، أطوال الطرق ٣٠ درجة ، أعداد الخدمات ٢٠ درجة . وقد تم توزيع الدرجات على هذا النحو طبقا لأهمية كل عنصر في عملية التحضر .

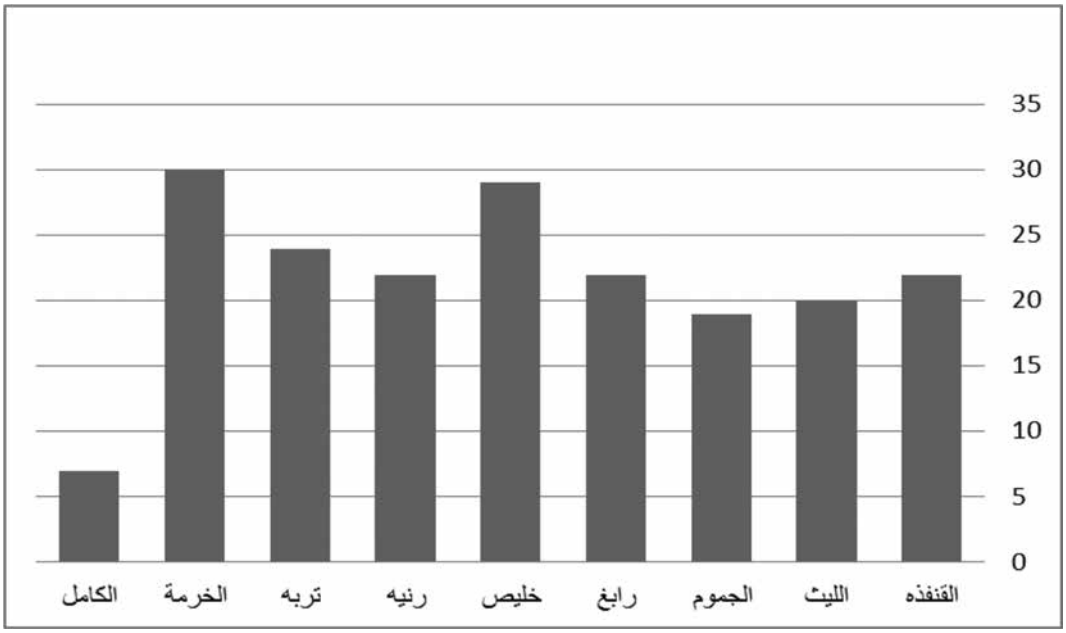

شكل (٤) أعداد الخدمات بمدن منطقة الدراسة

جدول رقم (٤) المعايير الترجيحية لتحديد مراكز النمو بمنطقة الدراسة

المدن	حجم السكان	اطوال الطرق	عدد الخدمات	معيار النمو	الترتيب
القنفذة	٢٤٥١٢	١١٩٤	٢٢	٠,٢٨١١٩٩	٧
الليث	١٨٤٣٠	٩٤٠	٢٠	٠,٥٧٢٠٩٨	٢
الجموم	٢٥٦٠١	٧٧٤	١٩	٠,١١٤٣٠٥	٩
رابغ	٥٥٣٠٤	٨٨٧	٢٢	٠,٤٠٣٩٦٣	٤
خليص	١٩٣٣١	٦٣٠	٢٩	٠,٥٦٥٤٣٠	٣
رنيا	٢١٦٥٦	٥٥٤	٢٢	٠,٣٩٨٨٣١	٥
تربة	٢٥٩٣٧	٦٣٦	٢٤	٠,٢١٧٤٥٧	٨
الخرمة	٢٧٠٣٢	٧٩٩	٣٠	٠,٣٧٣٣٠٨	٦
الكامل	١٢١٢٤	٣٠٩	٧	٠,٥٩٢٩١٦	١

المصدر : من أعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

لقياس إمكانية النمو للمدن المتوسطة تم معايرة البيانات المستخدمة والمتمثلة في الحجم السكاني وجملة أطوال الطرق وعدد الخدمات في المدن ، وذلك باستخدام معادلة الدرجة المعيارية من أجل التوصل إلى تجريد البيانات من تميزها ومن ثم سهولة قياسها ووضع أوزان لها ، حيث أن هذه البيانات متنوعة منها بيانات السكان ووحدة قياسها (نسمة) ، وأطوال طرق ووحدة قياسها (كم) ، وأعداد الخدمات ووحدة قياسها (خدمة) ، ولعمل أوزان معيارية لهذه البيانات كان لابد من تجريدها من وحدات قياسها ومن ثم تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{الدرجة (القيمة المعيارية)} = \frac{\text{القيمة} - \text{الوسط الحسابي للمتغير}}{\text{الإنحراف المعيارى للمتغير}}$$

ومن خلال تطبيق المعادلة على بيانات الجدول السابق فإن ناتج المعادلة يدل على أن المدينة التي حققت أعلى درجة هى المدينة التي فى أحتياج أكثر للنمو عن باقى مدن المنطقة ، ومن ثم فقد جاءت مدينة الكامل فى المرتبة الأولى فهذه

المدينة تبعد عن مدينة مكة حوالى ١٥٠كم وهى أقل المدن في عدد السكان وأطوال الطرق وأيضا عدد الخدمات بها ، وبمقارنة الحجم السكانى لهذه المدينة فى التعدادين ١٤٢٥، ١٤٣١هـ نجد أنها في التعداد الأول كانت أقل من ٥٠٠٠ نسمة بينما في التعداد الثاني تضاعف حجمها السكانى حوالى ثلاث أضعاف حيث بلغت أكثر من ١٢٠٠٠ نسمة فهى إذا مع هذه الزيادة السكانية هى أكثر المدن أحتياجا للنمو ، و للإطلاع على أحوال السكان بهذه المحافظة بشكل عام و المدينة بشكل خاص ، فمعظم سكان محافظة الكامل هاجروا منها بسبب ضعف الخدمات بالمحافظة و أيضا بسبب مشاكل خدمات البنية التحتية ، كما أن المحافظة تقل بها نسبة السكان أدنى من سن ٤٠ عام و هذا يرجع بطبيعة الحال إلى نقص فرص الحصول على عمل بالمدينة ، هذا بالإضافة إلى أن الخدمات التنموية لم تتوطن بالمدينة سوى من ٣ سنوات سابقة تقريبا ، و تضم مدينة الكامل ٦٣٪ تقريبا من اجمالي سكان المحافظة (مصلحة الاحصاءات العامة ،تعداد ١٤٢٥هـ) . أما مدينة رابغ التي جاءت فى المرتبة الثانية والتي تبعد عن مدينة مكة المكرمة مسافة ١٨٠ كم وهى مدينة ذات حجم سكانى كبير أكثر من ٥٥٠٠٠ نسمة ولاتتمتع بمستوى خدمي كاف لهذا الحجم السكاني فهى على سبيل المثال لايوجد بها سوى مستشفى واحد فقط بالإضافة إلى مركزين للرعاية الصحية ومن ثم فهى بحاجة إلى النمو وزيادة الخدمات وبالتالي الأتجاه نحو التحضر فى الفترة القادمة .تأتى مدينة الجموم فى المرتبة التاسعة والأخيرة فى قياس معايير النمو والأتجاة نحو التحضر فقد حققت١،٠ درجة وقد يرجع السبب في ذلك إلى اعتمادها بشكل كبيرعلى مدينة مكة المكرمة فهى تبعد عنها بحوالى ٢٥ كم فهى تعد كضاحية للمدينة الأم . و لكن في حقيقة الأمر هناك بعض المعوقات التي تقف حائلا دون تنمية المدن المتوسطة في معظم الدول النامية، منها على سبيل المثال ضعف المرافق العامة و الخدمات الحضرية التي يجب أن تتوفر في هذا المستوى من المدن ، كما أن هذه المدن تفتقر إلى وجود نوعية من الوظائف التي بدونها لا تستقيم الحياة الوظيفية في مثل هذه المدن و منها العاملين في قطاع الخدمات حيث أن معظم العاملين بهذا القطاع يفضلون العمل و الإقامة في المدن الكبرى ، و لذلك لابد أن يكون هناك نظام متبع في التوظيف بالدولة يتمثل في اتباع سياسة اللامركزية في التوظيف فمن المعروف أن كبار الموظفين يفضلون العمل في المدن الكبرى نتيجة لصعوبة الحياة في المدن المتوسطة ، و بالتالي يجب على الدولة صرف منح و تعويضات للموظفين في المدن المتوسطة كنوع من التشجيع على الإقامة و العمل بها ، كذلك لابد من رفع كفاءة الموظفين بالمدن المتوسطة و ذلك عن طريق عقد ورش عمل و دورات لهم لرفع كفاءتهم العملية .

و لكي تتمكن المدن المتوسطة من المساهمة في التنمية الإقليمية يقترح ريتشاردسون Richerdson عدة أساليب منها (الحماد ، محمد عبدالله و محمد، عمر عثمان ، ص ٤٢):

- تنمية المدن المتوسطة القريبة من المدن الكبيرة الميتروبوليتانية لتستفيد من المزايا الموجوده بها و لكن لابد أن يكون هذا القرب بالقدر الذي لايمكن المدن الكبيرة من ابتلاع المدن المتوسطة .

- تنمية المدن المتوسطة البعيدة عن المدن الميتروبوليتانية لتصبح مراكز جذب مضاد Co-center magnet يجذب النازحين من الريف من ناحية و من ناحية أخرى جذب بعض النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتكرها المدن الكبيرة .

رابعا : مؤشرات التنمية الحضرية بمنطقة الدراسة :

تعتمد الدراسة على بعض المؤشرات المحددة والتي تمثلت في الخدمات الرئيسة والأساسية للسكان وهى الخدمات التعليمية والصحية لما لهذه الخدمات السيادية من أهمية في عملية التنمية الحضرية ، هذا بالإضافة إلى محدودية البيانات المتاحة للمنطقة ، الأمر الذي أدى إلى عدم الاعتماد على بيانات أكثر من ذلك كما أن الاعتماد على القطاعات الخدمية في عملية التنمية الحضرية يعد من الأمور الهامة حيث تساهم الاستثمارات في القطاعات الخدمية في توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد بشكل عام ، كما يشكل قطاع الخدمات واحدا من أهم فعاليات المدينة الأساسية فبدونه لما استطاعت المدينة أن تصبح البيئة الحضرية المناسبة لتجمع السكان بأعدادهم الهائلة و التي تصل إلى المدن المليونية أو أكثر من ذلك ، كما يساهم قطاع الخدمات في تنمية الجوانب الحضرية و المدنية في حياة السكان ، كما أنه يساهم في زيادة الدور الحضري الذي يساهم في تدعيم النهضة العمرانية في المدن ، وقد تمثلت مؤشرات الدراسة

فيما يلي :

- أحجام الفصول طبقا لأعداد الطلاب والطالبات
- معدل ما يخدمه المدرس أو المدرسة من الطلاب أو الطالبات
- معدل ما يخدمه السرير من السكان
- معدل ما يخدمه الطبيب من السكان

تختلف صورة توزيع الخدمات بشكل عام ما بين الريف والحضر ، فعلى سبيل المثال توجد علاقة طردية بين أعداد القرى وأعداد المدارس الابتدائية والمتوسطة ، فكلما ازدادت أعداد القرى زادت أعداد المدارس ، وكلما اختلف الثقل السكانى للقرى تتباين صورة توزيع الخدمات وخاصة التعليمية منها . هذا عن مواقع الثقل الخدمى بالريف ، أما عن مواقع الثقل الخدمى بالحضر فغالبا تشهد المدن -خاصة الكبيرة - تركز السلطة الإدارية بها مما يؤدى إلى توطن العديد من الخدمات بها مما يؤثر فى إحداث التنمية المطلوبة ، والخطط القومية ينبغى أن تسعى إلى إحداث نوع من التوازن الحقيقى بين النمو فى المدن بالأقاليم المختلفة. (الشريعى و خلاف ، ٢٠١٢م، ص ٥٣)

وتوضح صورة توزيع الخدمات في مدن منطقة الدراسة مدى التباين في الصورة التوزيعية للخدمات من مدينة لأخرى ، ليس هذا فحسب بل أيضا اختلافها مع المعايير التخطيطية للخدمات في المملكة العربية السعودية وهذا ما ستوضحه الدراسة في هذا الجزء . وستعتمد الدراسة أيضا على النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ حيث أن النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٣١هـ لم تظهر حتى وقت إعداد هذه الدراسة .

يتضح من خلال الدراسة أيضا زيادة أعداد المدارس في المستويات التعليمية الدنيا ،فأعداد المدارس تختلف من مستوى تعليمي لآخر ، فالعلاقة عكسية بين رتبة المستوى التعليمي وبين عدد المدارس في كل مستوى ، بمعنى أن عدد المدارس الابتدائية أكثر من عدد المدارس في المرحلة المتوسطة ، والأخيرة أكثر من المرحلة الثانوية ، وذلك لأن الرحلة المدرسية تزداد بارتفاع المستوى التعليمي حتى تصل أقصاها في المرحلة الثانوية ، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على معدل ما تخدمه المدرسة من السكان في كل مرحلة حيث تزداد المعدلات السكانية للمدارس في المراحل التعليمية العليا ، أي أن معدلات السكان للمدارس الثانوية تزداد عن المدارس المتوسطة والأخيرة تزداد فيها المعدلات السكانية عن المدارس الابتدائية . و الجدول التالى يوضح المؤشرات التعليمية لجميع المراحل بالمدن المتوسطة .

جدول رقم (٥) المؤشرات التعليمية لجميع المراحل - بالمدن المتوسطة

المدينة	اعداد المدارس				اعداد الفصول				اعداد الطلاب والطالبات				اعداد المعلمين والمعلمات			
	ذكور	اناث	جملة	٪	ذكور	اناث	جملة	٪	ذكور	أناث	جملة	٪	ذكور	اناث	جملة	٪
القنفذة	١٥	١٣	٢٨	١١،٢	١٠٣	٨٨	١٩١	٩،٩	٢٣٣٥	١٩٩٤	٤٣٢٩	٩،٩	٢٢٦	٢١٧	٤٤٣	١٠،٨
الليث	٩	١٩	٢٨	١١،٢	٨١	١٢٢	٢٠٣	١٠،٤	١٧٨٤	٢٢٧٠	٤٠٥٤	٩،٣	٢١٦	٣٤٧	٥٦٣	١٣،٧
الجموم	١١	١١	٢٢	٨،٨	١٠٥	١٠١	٢٠٦	١٠،٦	٢٧٤٢	٢٦١٤	٥٣٥٦	١٢،٣	٢٢٨	٢٠٧	٤٣٥	١٠،٦
رابغ	١٥	١٦	٣١	١٢،٤	١٨٧	١٥٤	٣٤١	١٧،٦	٤١٧٤	٣٨٢٥	٧٩٩٩	١٨،٣	٣٣٦	٣٤٧	٦٨٣	١٦،٧
خليص	١٢	١٦	٢٨	١١،٢	٨٨	٩٩	١٨٧	٩،٦	٢٠٧٤	١٩٥٨	٤٠٣٢	٩،٣	٢٠٦	٢٣٥	٤٤١	١٠،٨
رنيه	١٥	١٥	٣٠	١٢،٠	١٠٠	١١٦	٢١٦	١١،١	٢٢٢٨	٢٢٤٦	٤٤٧٤	١٠،٣	١٥٩	٢٠٩	٣٦٨	٩،٠
تربة	١٩	١٧	٣٦	١٤،٤	١٤٨	١٢٢	٢٧٠	١٤،٠	٣١٨٣	٢٩١٧	٦١٠٠	١٤،٠	٢٨٣	٢٣٠	٥١٣	١٢،٥
الخرمة	١٨	٢١	٣٩	١٥،٦	١٤٠	١٣٧	٢٧٧	١٤،٣	٣٣٣٥	٢٩٢٠	٦٢٥٥	١٤،٣	٢٧٢	٢٧٦	٥٤٨	١٣،٤
الكامل	٥	٣	٨	٣،٢	٣٦	١٢	٤٨	٢،٥	٨٢١	١٩٤	١٠١٥	٢،٣	٧٤	٣٠	١٠٤	٢،٥
الجملة	١١٩	١٣١	٢٥٠	١٠٠	٩٨٨	٩٥١	١٩٣٩	١٠٠	٢٢٦٧٦	٢٠٩٣٨	٤٣٦١٤	١٠٠	٢٠٠٠	٢٠٩٨	٤٠٩٨	١٠٠

المصدر من أعداد الباحثة اعتمادا على بيانات النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ

- المراحل التعليمية التي تتضمنها الدراسة هي الابتدائي والمتوسط والثانوي

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

تباين المؤشرات التعليمية المختلفة والمتمثلة في أعداد المدارس والفصول والطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات من مدينة لأخرى ، كما تختلف أيضا رتب المدن من حيث نصيب كل منها من هذه المؤشرات كالتالي :

تأتى مدينة الخرمة في المرتبة الأولى من أعداد المدارس بها – ذكور وإناث– حيث تبلغ نسبة المدارس بها أكثر من ١٥ ٪ من إجمالي المدارس بالمدن المتوسطة بالمراحل التعليمية المختلفة ، يليها في المرتبة الثانية مدينة تربة بنسبة تزيد عن ١٤ ٪ ، ثم مدينة رابغ في المرتبة الثالثة ، وهذا الترتيب يختلف عن ترتيب هذه المدن من حيث الحجم السكاني حيث نجد مدينة رابغ في المرتبة الأولى سكانيا ثم تليها الخرمة في المرتبة الثانية وتربة في المرتبة الثالثة وقد يكون للمساحة تأثير في ذلك فتوزيع المدارس لا يتوقف على عدد السكان فقط وإنما يؤثر فيه أيضا مساحة المنطقة وعوامل أخرى كثيرة لسنا بصدد الحديث عنها حاليا .ومدينة الخرمة يصل حجمها السكاني إلى حوالي ٥٠٪ من الحجم السكاني لمدينة رابغ ومع ذلك فهي تتفوق عليها في المساحة ولهذا كان لابد من زيادة أعداد المدارس بها حتى تغطى هذه المساحة . أضف إلى ذلك بُعد مدينة الخرمة عن إمارة مكة حيث تبعد عنها حوالي ٣٠٠كم فكان من الضروري أن تكتمل خدماتها خاصة التعليمية منها حتى تكفي السكان في الفئات العمرية المستفيدة منها ، بينما المسافة مابين رابغ والإمارة تصل إلى ١٨٠ كم الأمر الذي قد يساعد في اعتمادها على الخدمات التعليمية منها خاصة في المراحل المتقدمة .

قد يعوض نقص أعداد المدارس في مدينة رابغ زيادة أعداد الفصول بها فنجدها تستحوذ على أكثر من ١٧٪ من إجمالي اعداد الفصول بينما تتساوى إلى حد ما مدينتي تربة والخرمة في ذلك ،وينطبق هذا على أعداد المعلمين والمعلمات حيث حصلت مدينة رابغ على أكثر من ١٦ ٪ بينما جاءت مدينتي الخرمة وتربة في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

تأتى مدينة الكامل في المرتبة الأخيرة في جميع عناصر المنظومة التعليمية في منطقة الدراسة بأكملها ويرجع السبب في ذلك إلى قلة أعداد السكان بها وماتبع ذلك من قلة أعداد الطلاب والطالبات ومن ثم أنخفاض اعداد المدارس والفصول والمعلمين والمعلمات ، فالمدينة كان حجمها السكانى حتى تعداد ١٤٢٥هـ أقل من ٥٠٠٠ نسمة ولهذا نجد نسبتها في مفردات العملية التعليمية تتراوح مابين ٢-٣ ٪ فقط ، و الشكل رقم (٥) يوضح المؤشرات التعليمية لجميع المراحل.

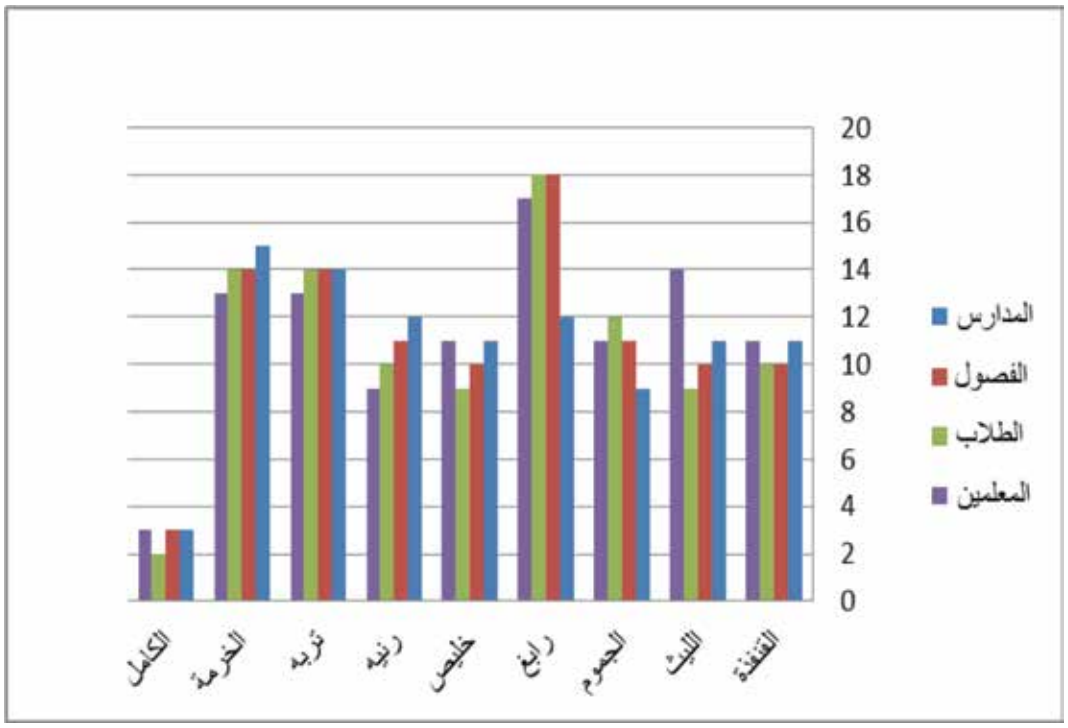

شكل (٥) المؤشرات التعليمية لجميع المراحل ١٤٢٥هـ

لقياس مدى كفاءة الخدمات التعليمية والصحية لابد من ألقاء الضوء على بعض المؤشرات منها:

- أحجام الفصول طبقا لأعداد الطلاب .
- معدل ما يخدمه المدرس من الطلاب .
- معدل ما يخدمه السرير من السكان .
- معدل ما يخدمه الطبيب من السكان .

- أحجام الفصول طبقا لأعداد الطلاب :

بلغ أجمالي أعداد الفصول للذكور والإناث بالمراحل التعليمية المختلفة ١٩٣٩ فصلا بلغت نسبة فصول الذكور منها حوالي ٥١٪ ، بينما نسبة فصول الإناث ٤٩٪ ، هذا في حين بلغ إجمالي أعداد الطلاب والطالبات ٤٣٦١٤طالبا وطالبة منهم ٥٢٪طلاب ٤٨٪ طالبات ، ويتضح من نسب الفصول والطلاب مدى التوازن فيما بينها ، إلا أنها تختلف فيما بينها من مرحلة لأخرى ومن مدينة لأخرى . والجدول التالي يوضح أحجام الفصول طبقا لأعداد الطلاب والطالبات بالمراحل التعليمية

جدول رقم (٦) أحجام الفصول طبقا لأعداد الطلاب والطالبات بالمراحل التعليمية المختلفة

المدينة	المرحلة الأبتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القنفذة	٢١	٢٢	٢٣	٢٢	٢٧	٢٥
الليث	٢٠	١٦	١٩	١٨	٣٤	٢٨
الجموم	٢٠	٢٥	٢٨	٢٦	٣٧	٣٠
رابغ	٢٠	٢٢	٢٣	٢٦	٣٠	٣١
خليص	٢٤	١٨	٢٢	٢٤	٢٦	٢١
رنية	٢٠	١٦	٢٥	٢١	٢٨	٢٩
تربة	١٨	٢١	٢٤	٢٧	٢٨	٣١
الخرمة	٢٠	١٨	٢٧	٢٦	٣٠	٢٦
الكامل	١٤	١٣	٣٤	١٩	٣٦	٢٠
الجملة	٢٠	٢٠	٢٤	٢٤	٣٠	٢٨

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الشئون البلدية والقروية ١٤٢٥ هـ

يتضح من الجدول السابق و الشكل رقم (٦)تباين أحجام الفصول من مرحلة لأخرى ، فكلما أرتقت المرحلة التعليمية زاد حجم الفصل ،حيث يظهر الجدول أن متوسط حجم الفصل في المرحلة الابتدائية بلغ ٢٠ طالب وطالبة/فصل ، بينما في المرحلة المتوسطة بلغ ٢٤ طالب وطالبة / فصل ، في حين نجده بلغ ٣٠ طالب في المرحلة الثانوية .كما اختلفت أحجام الفصول في كل مرحلة عن المتوسط العام مما ساعد على وجود أنماط متعددة كالتالي:

المرحلة الابتدائية :

النمط الأول: بلغ حجم الفصل فيه أكثر من ٢٠ طالب / فصل في مدارس الذكور وتمثله مدينة خليص ٢٤طالب ، ومدينة القنفذة ٢١ طالب ، بينما تمثله في مدارس الإناث مدينة الجموم حيث بلغ حجم الفصل فيها ٢٥طالبة ومدينتي القنفذة ورابغ ٢٢ طالبة لكل منهما ومدينة تربة ٢١ طالبة.

النمط الثاني :يتراوح حجم الفصل فيه مابين ٢٠ -١٨ طالب /فصل وتمثله في مدارس الذكور مدن الليث، الجموم، رابغ ، رنيه ،الخرمة ، تربة ، في حين تمثله في مدارس الإناث مدينتي خليص والخرمة ١٨طالبة لكل منهما .

النمط الثالث : يصل حجم الفصل فيه إلى أقل من ١٨ طالب /فصل وتمثله في مدارس الذكور مدينة الكامل فقط ١٤ طالب /فصل ، بينما في مدارس الإناث تمثله مدن الليث ،رنيه ١٦ طالبة ، والكامل ١٣ طالبة فقط.

المرحلة المتوسطة :

النمط الأول: يصل حجم الفصل فيها إلى أكثر من ٢٥طالب في مدارس الذكور وهذا يتمثل في مدينة الكامل ٣٤طالب ومدينتي الجموم والخرمة ٢٨ ،٢٧ طالب / فصل على التوالي ، أما في مدارس الإناث فتمثله مدن تربة ٢٧

طالبة ، والجموم ورابغ والخرمة ٢٦ طالبة لكل منهما

النمط الثاني : يتراوح حجم الفصل فيه مابين ٢٠ – ٢٥ طالب /فصل وتمثله في مدارس الذكور مدن رنيه، تربه ٢٤ طالب ، القنفذة ورابغ ٢٣ طالب لكل منهما ،خليص ٢٢ طالب أما بمدارس الإناث فتمثله خليص ، القنفذة ، رنيه ٢٤ ،٢٢ ، ٢١ طالبه على التوالي .

النمط الثالث : يصل حجم الفصل فيه إلى أقل من ٢٠ طالب / فصل في مدارس الذكور تمثله مدينة الليث فقط ، وفي مدارس الإناث تمثله مدن الكامل والليث .

المرحلة الثانوية :

النمط الأول : أكثر من ٣٠ طالب / فصل ويتمثل في مدارس الذكور والإناث على حد سواء ففي مدارس الذكور تمثله مدن الجموم ، الكامل ، الليث ٣٧ ،٣٦ ، ٣٤ على التوالى وفي مدارس الإناث في مدينتي رابغ وتربة ٣١ لكل منهما.

النمط الثانى: يتراوح مابين ٣٠ – ٢٥ طالب /فصل وتمثله مدن رابغ ، الخرمة ٣٠طالب ، ورنية ، تربة ٢٨طالب، القنفذة ٢٧ طالب ، خليص ٢٦ طالب ، وذلك في مدارس الذكور. أما مدارس الإناث فيتمثل في مدن الجموم ، رنيه ، الليث ، الخرمة ، القنفذة.

النمط الثالث : أقل من ٢٥ طالب ويتمثل في مدارس الإناث فقط في مدن خليص ، الكامل

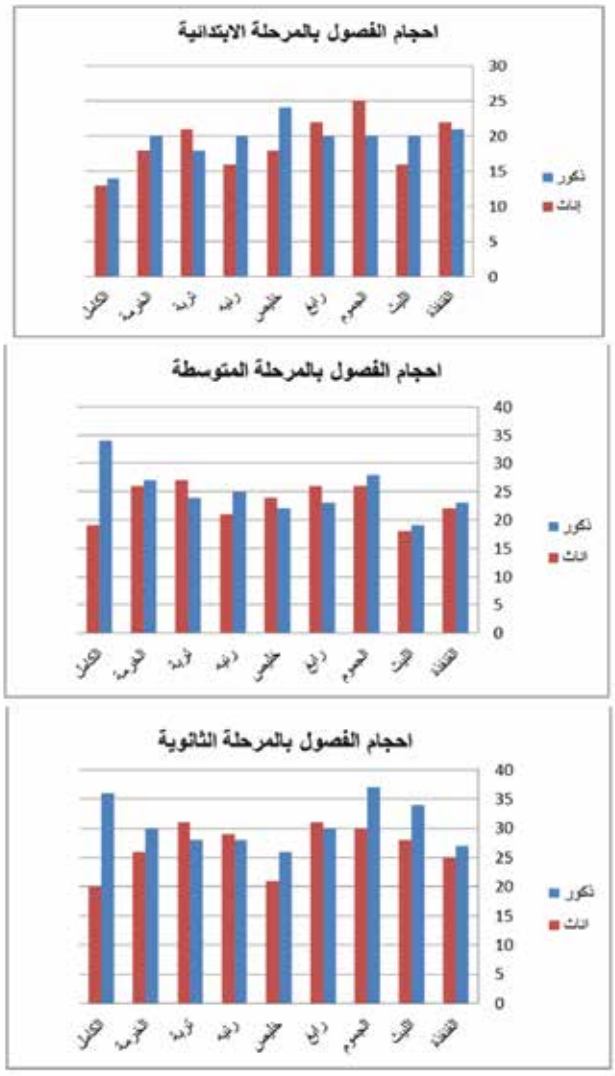

شكل (٦) أحجام الفصول بمراحل التعليم ١٤٢٥هـ

- معدل ما يخدمه المدرس من الطلاب:

بلغ إجمالي أعداد المعلمين والمعلمات بمنطقة الدراسة وتحديدا بالمدن المتوسطة ٤٠٩٨ معلما يمثل المعلمين منهم حوالي ٤٩٪ ، بينما نسبة المعلمات ٥١ ٪ وهى إلى حد ما نسب تتوافق مع نسب الطلاب والطالبات . وتقل أعداد المعلمون والمعلمات كلما أرتقت العملية التعليمة حيث نجد أن أعلى نسبة من المعلمين هم معلمو المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهم ٥٢٪ من إجمالي المعلمين والمعلمات . والجدول التالي يوضح معدل ما يخدمه المدرس من الطلاب .

جدول رقم (٧) معدل ما يخدمه المدرس من الطلاب بالمراحل التعليمية

المدينة	المرحلة الإبتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القنفذة	١١	٩	٧	٩	١٦	١٢
الليث	٨	٦	٦	٦	١٤	١٢
الجموم	١٠	١٥	١٤	١٠	١٤	١٠
رابغ	١٣	١٢	١٢	١١	١٢	١٠
خليص	١٢	١٠	٨	٨	١٠	٦
رنيه	١٣	٨	١٥	١٣	١٧	٢١
تربة	١٠	١١	١٣	١٥	١٢	١٥
الخرمة	١١	٩	١٣	١١	١٤	١٤
الكامل	٨	٨	١٣	٥	١٨	٦
الجملة	١١	١٠	١١	١٠	١٣	١٢

المصدر : من أعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الشئون البلدية والقروية ١٤٢٥ هـ

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أن معدل ما يخدمه المدرس من الطلاب على مستوى مدن الدراسة يتساوى في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة بينما أرتفع في المرحلة الثانوية.

في المرحلة الابتدائية : يرتفع المعدل عن المعدل العام في مدن رابغ ورنيه وخليص بمدارس الذكور في حين أنخفض عن المعدل العام في الليث والكامل. بينما في مدارس الإناث فقد أرتفع المعدل في مدن الجموم ورابغ وتربة بينما أنخفض بباقى المدن

في المرحلة المتوسطة : يتضح أن السمة الغالبة على مدارس الذكور ارتفاع المعدل حيث توجد ست مدن يرتفع بها المعدل عن المتوسط العام وهى رنيه ، الجموم ،تربة ،الخرمة، الكامل، رابغ في حين أنخفض بشكل ملحوظ في الليث ، رنيه، خليص ولا يختلف الوضع كثيرا في مدارس الإناث سوى في مدينتى الجموم والكامل حيث أنخفض المعدل عن مدارس الذكور .

في المرحلة الثانوية: نجد مدينة رنية هى أكثر المدن التى يرتفع بها المعدل وخاصة في مدارس الإناث فقد بلغ المعدل بها إلى ما يقرب من ضعف المعدل العام يلاحظ أيضا في هذه المرحلة ارتفاع المعدل في مدارس الذكور في مدينة الكامل بينما انخفض إلى النصف في مدارس الإناث في المدينة ذاتها.

أما عن الخدمات الصحية في منطقة الدراسة فمن المعروف أنه توجد أربعة أنماط للخدمات الصحية بالمدن السعودية، وهى المستوصفات ومراكز الإسعاف والمستشفيات وأخيرا المراكز الطبية ، وكلها أنماط متدرجة في حجمها الوظيفي (الخدمي) المستوصفات تعد أصغر المؤسسات الخدمية في مجال الصحة ،تليها مراكز الإسعاف أما المستشفيات فتعد المؤسسة التقليدية التي تنتشر في التجمعات العمرانية المتوسطة، أما المراكز الطبية فتظهر في التجمعات العمرانية الكبيرة لاحتوائها على تخصصات متعددة(فتحي مصيلحي ، ٢٠٠١م ، ص ٤٥٧).والخدمات الصحية في منطقة الدراسة وبناءا على ما يتم عرضه من مؤشرات لهذه الخدمة نجد أنها بحاجة إلى زيادة عدد عناصرها ومكوناتها حتى تتناسب مع أعداد السكان في هذه المدن وأقاليمها، حيث أن هذه المدن تعد قواعد إدارية لنطاقات ريفية تتراوح ما بين المراكز والمحافظات الإدارية ، ومن ثم فحجمها السكاني لا يقتصر على المدينة فقط وإنما يضم اقليمها الريفي ، وقد يقل الحجم السكاني للمدينة إلى مستويات تكلفة تشغيل الخدمات الصحية إذ تعتمد سوق الخدمات الصحية على نطاقين واضحين ، يتركز النطاق الأول في المدينة

قاعدة المركز أو المحافظة- والنطاق الثاني يتمثل في سكان النطاق الريفي المحيط بالمدينة . وهذان النطاقان يكملان بعضهما الآخر في كفالة نفقات الإنشاء والتشغيل للخدمات

الصحية ، ويتوقف نفوذ هذه الخدمة الصحية بالحواضر والمدن الإقليمية على كفاءة مرافق النقل الداخلي بين الريف والحضر .

والبحث هنا سيتعرض للخدمات الصحية الحكومية فقط وفق ما جاء من بيانات في النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ

- معدل ما يخدمه السرير من السكان

بلغ إجمالي أعداد المستشفيات بمدن الدراسة ٧ مستشفيات حكومية ، وهذا يعنى وجود مدينتين لا يوجد بهما مستشفي حكومي وهما الجموم وخليص وهما يعتمدان على مراكز الرعاية والمستوصفات الأهلية . وإذا عللنا هذا بأن قرب المسافة ما بين الجموم ومدينة مكة المكرمة والتي لا تزيد عن ٢٥ كم كما سبق وذكرنا سالفا تجعل مدينة الجموم تعتمد على المدينة الأم في الخدمات الصحية المتخصصة، ولكن مدينة خليص التى تبعد حوالي ١٢٠ كم عن مدينة مكة الأمر الذي لا يجعلها تستطيع الاعتماد عليها في توفير الخدمة الصحية لسكانها وسيكون الاعتماد على مراكز الرعاية - وعددها مركزان - و هي غير كاف للسكان ، ولإلقاء الضوء حول كفاية هذا العدد لسكان المدن كان من الضروري قياس معدل ما يخدمه السرير من السكان ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

تضم المستشفيات السابعة عدد٤٧٢ سرير أي بمتوسط ٦٧سرير/ مستشفي تقريبا، ولكن من واقع أعداد الأسرة بكل مستشفي نجد إما أنها تقل عن ذلك بكثير أو أنها ترتفع إلى أكثر من الضعف أحيانا والفيصل في ذلك هو العدد السكاني كعامل مؤثر في توزيع هذه الخدمة . وقد اعتمدت الدراسة هنا على أعداد السكان على مستوى المحافظة وليس على مستوى المدينة فقط حيث أن هذه الخدمات يتسع مجال نفوذها ليشمل المحافظة بأكملها وليست المدينة فقط .

حصلت القنفذة والتي تضم أكثر من ثلث سكان المحافظات مجتمعة ٣٥٪ على أكبر عدد من الأسرّة ٣٠٪ تقريباً تليها في ذلك رابغ والتي حصلت على حوالي ٢٥٪ من أعداد الأسرّة مقابل ١٠٪ تقريبا من أعداد السكان ، ويظهر من الجدول ارتفاع معدل ما يخدمه السرير من السكان والذي يصل إلى سرير/ ١٤٦١ نسمة كمؤشر عام لمدن الدراسة ، وتتفاوت المحافظات فيما بينها حول هذا المعدل العام فبعضها يرتفع إلى أكثر من الضعف والبعض الآخر ينخفض إلى النصف ، ولذلك نستطيع تقسيم المحافظات طبقا لهذه المعدلات إلى ثلاث أنماط كما يوضحها الشكل رقم (٧) .

جدول رقم (٨) معدل ما يخدمه السرير من السكان

المدينة	أعداد المستشفيات	أعداد الأسرة	٪	عدد السكان	٪	سرير / نسمة
القنفذة	١	١٤٧	٣١,١	٢٤٠٩٩٤	٣٥,٠	سرير/١٦٣٩ نسمة
الليث	١	٣٠	٦,٤	١٠٩٩٥٣	١٦,٠	سرير/٣٦٦٥ نسمة
الجموم	-	-	-	٧٦٠٢٦	١١,٠	-
رابغ	١	١١٦	٢٤,٦	٦٨٥٣٨	٩,٩	سرير/٥٩١ نسمة
خليص	-	-	-	٤٩٩١٩	٧,٢	-
رنيه	١	٥٠	١٠,٦	٤٤٢٢٩	٦,٤	سرير/٨٨٥ نسمة
تربة	١	٥٠	١٠,٦	٤٢٦٥٤	٦,٢	سرير/٨٥٣ نسمة
الخرمة	١	٥٠	١٠,٦	٣٨٦٠٠	٥,٦	سرير/ ٧٧٢ نسمة
الكامل	١	٢٩	٦,١	١٨٤٦٨	٢,٧	سرير/ ٦٣٧ نسمة
الجملة	٧	٤٧٢	١٠٠	٦٨٩٣٨١	١٠٠	سرير/١٤٦١ نسمة

المصدر من أعداد الباحثة اعتمادا على النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ

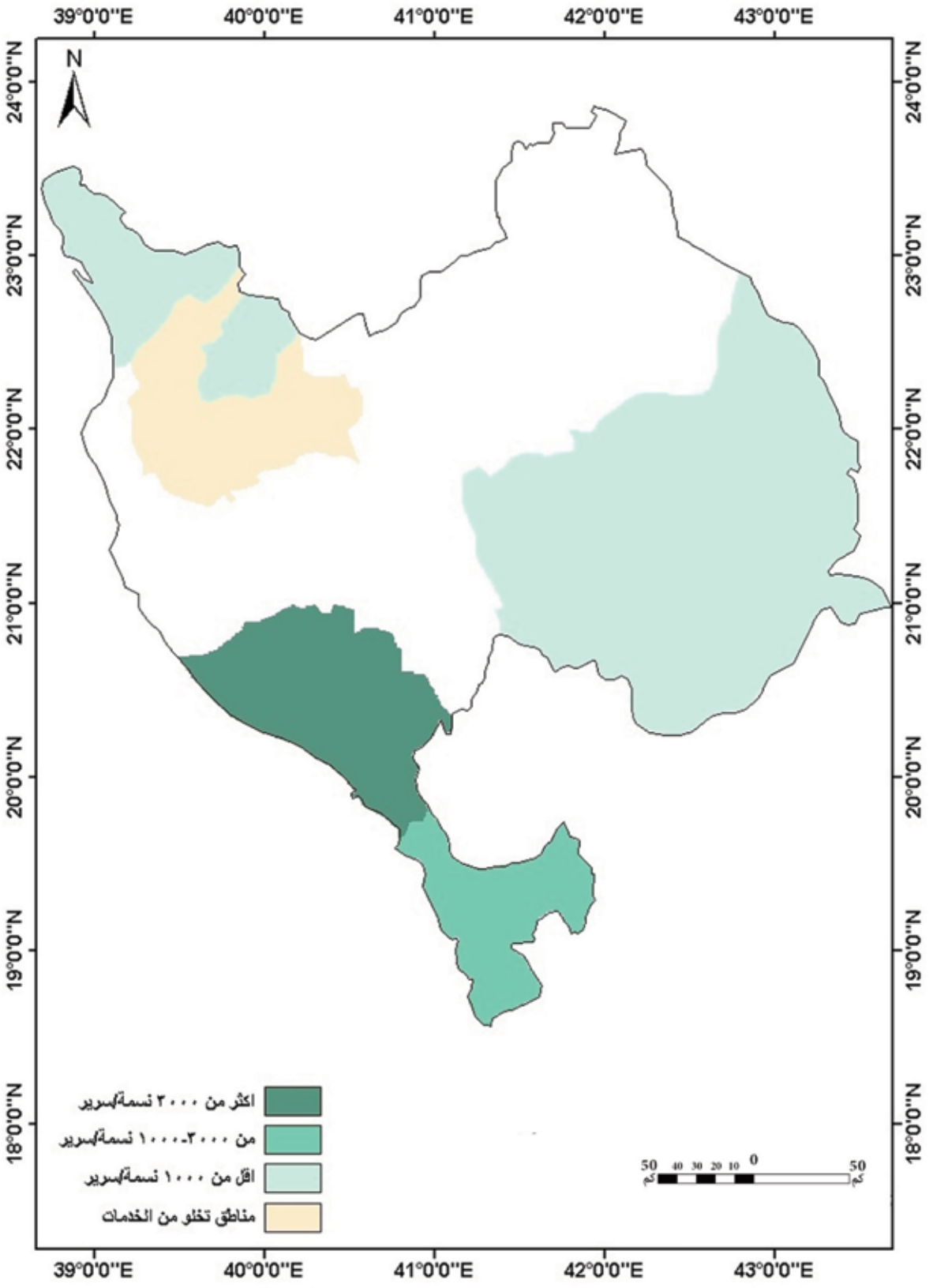

شكل (٧) معدل ما يخدمه السرير من السكان بمحافظات منطقة الدراسة ١٤٢٥هـ

النمط الأول : محافظات يرتفع بها المعدل إلى سرير/ أكثر من ٣٠٠٠ نسمة وتمثلها محافظة واحدة فقط هي محافظة الليث ويرجع السبب في ارتفاع معدل الخدمة هنا إلى أن هذه المحافظة تأتى في المرتبة الثانية سكانيا حيث تضم ١٦٪من السكان بينما تضم حوالي ٦٪فقط من أعداد الأسرّة مما أدى إلى ارتفاع معدل ما يخدمه السرير من السكان.

النمط الثاني: محافظات يتراوح بها معدل الخدمة ما بين سرير/ ٣٠٠٠- ١٠٠٠ نسمة وهذا النمط يتمثل في محافظة واحدة فقط هي محافظة القنفذة .

النمط الثالث: محافظات يقل بها المعدل عن سرير/ ١٠٠٠ نسمة وهذا هو النمط السائد في المحافظات وينتشر في خمس محافظات هى : رابغ ، رنيه ،تربة ،الخرمة ، الكامل .

- معدل ما يخدمه الطبيب من السكان:

يعد الطبيب أحد العناصر الهامة للخدمة الصحية ، ويصل إجمالى عدد الأطباء بمدن الدراسة ٣١٨ طبيب موزعين على المستشفيات الحكومية بمتوسط ٤٥طبيب / مستشفي ، وهذا العدد يخدم أكثر من ٦٠٠ألف نسمة هم اجمالى سكان المحافظات التسعة، آى بمعدل يزيد عن طبيب / ٢٠٠٠ نسمة كمؤشر عام وإن كان يرتفع المعدل كثيرا عن هذا أحيانا وينخفض أحيانا آخرى كما يوضحه الجدول التالى :

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الأطباء بمدينة القنفذة حيث تضم حوالي ثلث أعداد الأطباء تليها في ذلك مدينة رابغ بحوالي خمس أعداد الأطباء ، في حين تكاد تتساوى أعداد الأطباء في كل من الليث ورنيه ١١٪ تقريبا لكل منهما، كما تتساوى أيضا تربة والخرمة بما يقرب من ١٠ ٪ لكل منهما ، بينما جاءت الكامل بأقل نسبة على مستوى منطقة الدراسة وهى ٨ ٪ .ونتيجة لاختلاف أعداد الأطباء وأعداد السكان فقد تبع ذلك اختلاف معدلات ما يخدمه الطبيب من السكان من مدينة لأخرى ، وبناءا على ذلك يمكن تقسيم منطقة الدراسة إلى عدة أنماط كما يوضحها الشكل رقم (٨) وهى كالتالي :

النمط الأول : مدن يصل فيه معدل الخدمة إلى أكثر من ٢٠٠٠نسمة / طبيب وهذا يتضح في القنفذة والليث والمعدلات في كل منهما تفوق المعدل العام للمنطقة .

النمط الثاني : مدن يتراوح فيها المعدل ما بين ٢٠٠٠ - ١٠٠٠ نسمة / طبيب وهذا يتمثل في رابغ ، رنيه ، تربة ، الخرمة ، وهو يكاد يكون النمط السائد في المنطقة .

النمط الثالث : ويتمثل في الكامل فقط والتي يصل فيها المعدل إلى أقل من ١٠٠٠نسمة/ طبيب وهذا يرجع إلى قلة أعداد السكان بها في مقابل زيادة في أعداد الأطباء بعض الشئ مقارنة بغيرها من المناطق .

جدول رقم (٩) معدل ما يخدمه الطبيب من السكان

المدينة	عدد الأطباء	٪	عدد السكان	٪	طبيب / نسمة
القنفذة	٩٤	٢٩,٦	٢٤٠٩٩٤	٣٥,٠	طبيب/ ٢٥٦٤ نسمة
الليث	٣٧	١١,٦	١٠٩٩٥٣	١٦,٠	طبيب / ٢٩٧٢ نسمة
الجموم	–	–	٧٦٠٢٦	١١,٠	–
رابغ	٦٥	٢٠,٤	٦٨٥٣٨	٩,٩	طبيب / ١٠٥٤ نسمة
خليص	–	–	٤٩٩١٩	٧,٢	–
رنية	٣٥	١١,٠	٤٤٢٢٩	٦,٤	طبيب / ١٢٦٤ نسمة
تربة	٣١	٩,٧	٤٢٦٥٤	٦,٢	طبيب / ١٣٧٦ نسمة
الخرمة	٣١	٩,٧	٣٨٦٠٠	٥,٦	طبيب/ ١٢٤٥ نسمة
الكامل	٢٥	٨,٠	١٨٤٦٨	٢,٧	طبيب / ٧٣٩ نسمة
الجملة	٣١٨	١٠٠	٦٨٩٣٨١	١٠٠	طبيب / ٢١٦٨ نسمة

المصدر من أعداد الباحثة اعتمادا على النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ

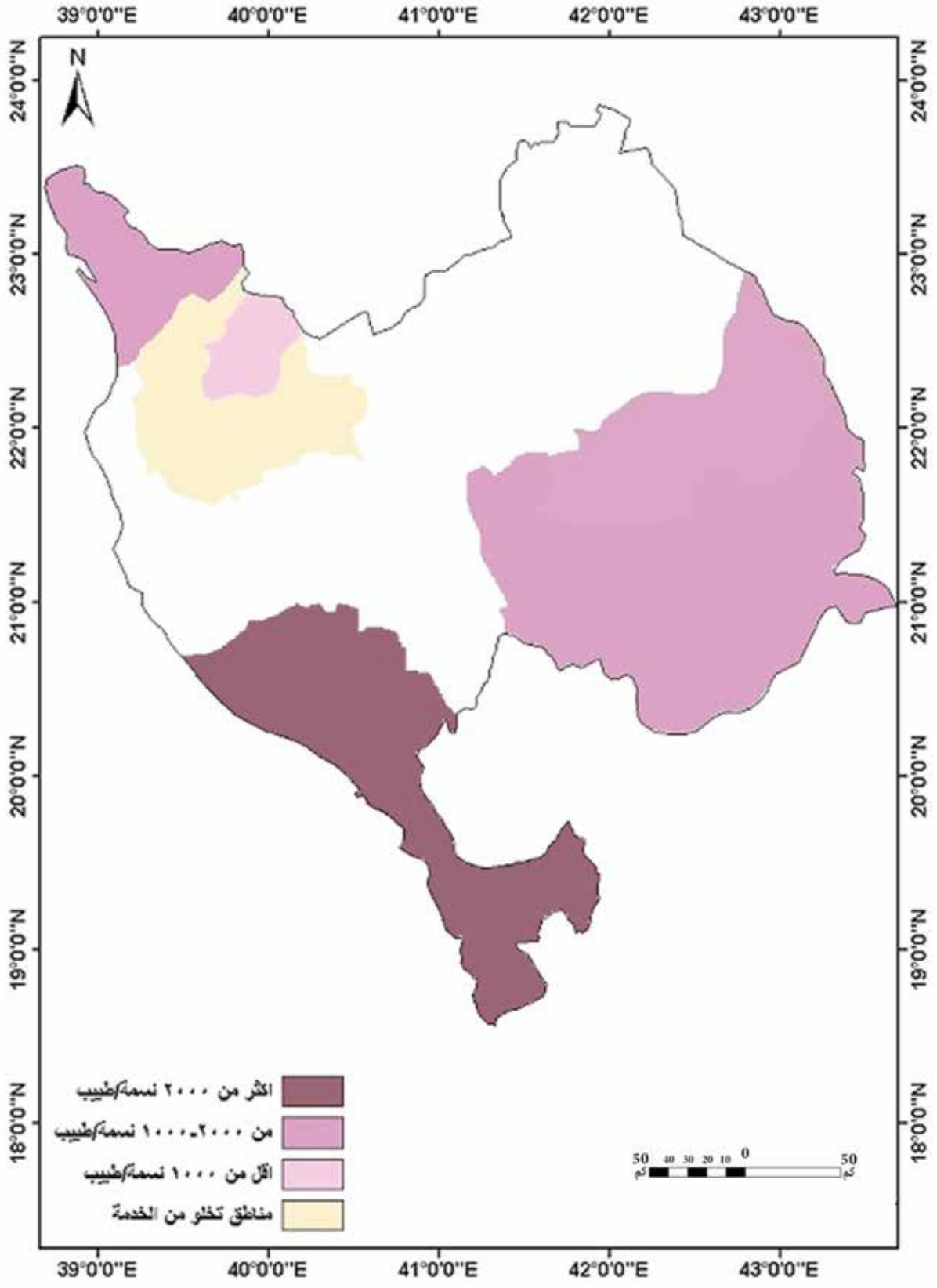

شكل (٨) معدل ما يخدمه الطبيب من السكان بمحافظات منطقة الدراسة ١٤٢٥هـ

النتائج والتوصيات

– توصلت الدراسة إلى أن سيطرة المدن الثلاثة الكبرى جدة ومكة والطائف على الخدمات السيادية والإدارية أدى إلى ضعف الوضع الخدمي بباقي مدن المنطقة .

– هناك معدلات زيادة سكانية مرتفعة في المدن المتوسطة تستدعى الاهتمام بهذه المدن والتركيز على التنمية الحضرية بها وهذا ينطبق على مدينة الكامل والتي تعدت الزيادة السكانية بها نسبة ١٠٠٪ .

– تبين من خلال الدراسة أن العناصر الفعلية للخدمات التعليمية للمدن المتوسطة تختلف عن المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية بالمملكة ، على سبيل المثال أعداد الفصول في المرحلة الابتدائية تحدد في المعايير التخطيطية بأن تتراوح بين ١٢-٢٤ فصلا بالمدرسة ولكن نجدها في بعض المدن تصل إلى ٧، ٨، ٩ فصلا أحيانا .

– إن الاهتمام بتوجيه الاستثمارات و الصناعات نحو المدن المتوسطة يعمل على النهوض بالاقتصاد الحضري و تلبية حاجيات السوق المحلية و الاقليمية و توفير فرص عمل للحد من البطالة و ايضا الحد من الهجرة للمدن الكبرى مما يعمل على توفير عوامل الجذب اللازمة للنمو و التطور ، و لكي تتوفر فرص الاستثمارات في المدن المتوسطة لابد للدولة من الاهتمام بمشاريع البنية التحتية مثل الطرق لربطها بشبكة النقل المحلية و الاقليمية ، كذلك الاهتمام بالمرافق الحكومية ، و الاهتمام بوسائل الأعلام في هذه المدن حتى تكون مناطق جذب سكاني مما يحد من أثر الهجرة السكانية من هذه المدن إلى المدن الكبرى .

– ضرورة الاستغلال الأمثل لموارد المدن المتوسطة حتى تستطيع القيام بدورها في التنمية ومن ثم تأهيلها لجذب الاستثمارات والمشروعات الإنتاجية ودراسة مدى إمكانية التوسع العمراني لهذه المدن .

– اظهرت الدراسة ضعف المرافق و الخدمات الحضرية في المدن المتوسطة بمنطقة الدراسة بالشكل الذي لا يكفي لسد احتياجات السكان سواء لهذه المدن أو المناطق الريفية التابعة لها .

– ضرورة الاهتمام بتوفير خدمات التعليم العالي في هذه المدن والمتمثلة في فروع الجامعات حيث أنه من خلال الدراسة أتضح أن المدن المتوسطة تضم ٧ كليات فقط منها كلية واحدة للبنين و٦ كليات للبنات وهذا بالطبع غير كاف لسكان هذه المدن ، كما أن الخدمات التعليمية وخاصة الجامعية منها من أهم الخدمات التي تساهم في التنمية الحضرية .

– تشجيع الشباب في هذه المدن على القيام بالمشاريع الصناعية التي توفر فرص عمل وتفتح أسواقاً جديدة الأمر الذي يجعل منها مناطق صناعية جاذبة للاستثمار .

– زيادة عناصر الخدمة الصحية للسكان بهذه المدن حيث أثبتت الدراسة ارتفاع معدلات الخدمة للأسرّة والأطباء حيث تصل معدلات الخدمة بها في بعض المدن إلى أكثر من ٣٠٠٠ نسمة ، كذلك لابد من توفير المستشفيات في المدن التي تخلو من وجود هذه الخدمة وهى الجموم وخليص .

– ان الاهتمام بترقية المدن المتوسطة إداريا يساعد على ظهور عواصم إدارية جديدة في الاقليم و التي كانت تعاني من التبعية لمدن كبرى ، ومن ثم يؤدي إلى خلق تكافؤ في المنظومة العمرانية و يحقق التوازن المطلوب بين محافظات المنطقة.

المراجع العربية و غير العربية:

١- الثمالي ، محمد مصلح ، مواقع المدن السعودية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد ١٨٦، ١٩٩٥م .

٢- الجابري ، نزهة يقظان ، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية – دراسة في جغرافية العمران، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٥م.

٣- الجابري ، نزهة يقظان ، التحضر فى المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٨م .

٤- الجار الله ، أحمد جار الله ، جغرافية الحضر مدخل إلى المفاهيم وطرق التحليل ، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

٥- الحماد ، محمد عبدالله و محمد ، عمر عثمان ، إنماء المدن الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتوجيه التحضر ،المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية، النمو العمراني الحضري في المدينة السعودية المشاكل و الحلول ، الجزء الأول ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

٦- الخريف ،رشود بن محمد ، التحضر فى المملكة العربية السعودية – دراسة فى تعريف المدن وتوزيعها الحجمي

ومعدلات نموها السكاني ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٧- الخريف ، رشود بن محمد ، معجم المصطلحات السكانية و التنموية ، مطابع مؤسسة الملك خالد الخيرية ، الرياض ، ٢٠١٠ م

٨- الخضيري ، عبد العزيز بن عبد الله ، تنمية المدن المتوسطة فى ضوء التوجيهات التنموية الوطنية ، مجلة البناء ، ٢٠٠٤ م .

٩- الشريعي ،أحمد و خلاف ،مرفت ،جغرافية الخدمات الأسس النظرية والدراسات التطبيقية ، جمهورية مصر العربية ، مكتبة رشيد ، ٢٠١٢م .

١٠- الهذلول ، صالح بن على و عبد الرحمن ، محمد، تزايد الأهمية النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة فى التنمية الوطنية - دراسة تطبيقية للمملكة العربية السعودية، المؤتمر العام العاشر لمنظمة المدن العربية ، دبى - الإمارات العربية المتحدة ،المجلد الأول ، ١٩٩٤م .

١١- جابر ، محمد مدحت ، معجم المصطلحات الجغرافية والبيئية ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٦م .

١٢- جازيس - ج ، دومنجو - ج ، دراسات فى جغرافية التنمية ،تعريب : محمد بهجت الفاضلي و محمد عبد الحميد المحمادي ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٩٦م .

١٣- لعروق، محمد الهادي ، المدن المتوسطة الحجم و دورها في ضبط النمو الحضري ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٥٨ ، الجزء الثاني ، ٢٠١١م.

١٤- مشخص ، محمد عبد الحميد ، ظاهرة الاستقطاب الحضري- دراسة تطبيقية على كل من مدينة جدة والمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية ، الندوة الثامنة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٥هـ .

١٥- مشخص ، محمد عبد الحميد ، دور خطط التنمية فى معالجة التوازن الإقليمي فى المملكة العربية السعودية ، دراسة تقويمية لتجربة التنمية الإقليمية ما بين عامي ١٣٩٠ - ١٤٠٥هـ ، الجمعية الجغرافية السعودية ، ٢٠٠١م

١٦- مصيلحي ، فتحي محمد ، جغرافية الخدمات - الإطار النظري وتجارب عربية ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠١م .

17-Dennis A . Rondinelli , Small Towns in Developing Countries , Potential Centers of Growth, Transformation and Integration , Bangkok, Thailand, 1984 .

18-Hirschman , A.D. ; The struggle of economic development, Yale University , Press 1958 .

19-Hurtshorne , H., Prespective in the Natural Geography , Bulter and Tanner , Press London , 1968 .

التقارير والمصادر الرسمية :

١- مصلحة الإحصاءات العامة ، احصاءات السكان النتائج التفصيلية لتعداد ١٤٢٥هـ ، النتائج الأولية لتعداد ١٤٣١هـ .

٢- وزارة التخطيط ، خطط التنمية من الأولى حتى التاسعة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

٣- وزارة الشئون البلدية والقروية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٥هـ